منظمة حمورابي لحقوق الانسان
Hammurabi Human Rights Organization

التقرير السنوي
لعام 2017 الصادر عن
منظمة حمورابي لحقوق الانسان
بشأن أوضاع حقوق الانسان في العراق
رصد، توثيق، بلاغات، شهادات، إفادات ضحايا، تدوينات ميدانية

جانب من دير مار كوركيس في الموصل بعد التدمير

سوق باب سراي في الموصل بعد التدمير

www.hhro.org

آيار - 2018

الفهرس

- ملخص التقرير ص3
- المقدمة ص4
- أوضاع الاقليات في العراق ص7
- أوضاع المسيحيين ص8
- أوضاع الايزيديين ص17
- أوضاع الكاكائيين ص21
- أوضاع الصابئة المندائيون ص23
- ألاوضاع في الموصل ص25
- انتهاكات ضد الناشطين المدنيين ص31
- الانتهاكات التي طالت الاعلاميين ص31
- انتهاكات اخرى ص32
- الانتهاكات القانونية " بلاغات " ص34
- ظاهرة الاتجار بالبشر والانتهاكات التي تعرضت لها المرأة العراقية ص37
- منظمة حمورابي لحقوق الانسان تمارس بناء القدرات كجزء من الحلول ص39
- العنف الأسري بدون علاج ص42
- واقع مدن وبلدات وقرى سهل نينوى بعد تحريرها ص44

ستة تقارير في

- 2017/11/1 ص44
- 2017/11/5 ص46
- 2017/11/8 ص47
- 2017/11/12 ص50
- 2017/11/14 ص51
- 2017/12/16 ص52
- الاستنتاجات والتوصيات العامة ص54

ملخص التقرير

يكشف تقرير 2017 بالوقائع مدى وجود تقدم في اوضاع حقوق الانسان في العراق فيما يتعلق بالبيئة القانونية ذات الصلة والجهد الوطني والدولي في حماية الاقليات وفي دعم مقومات عودتهم الى مناطقهم بعد تحرير مناطقهم من داعش الارهابي، ومستوى الاعمار والمعالجات الامنية والاقتصادية في مدنهم وبلداتهم.

وقد اعتمد التقرير على المنهج الوصفي التحليلي للاحداث التي جرت خلال عام 2017 وعلى المنهج القانوني من خلال مراقبة المنظمة لبعض التشريعات والمشاريع القانونية المقترحة ومدى تكيفها مع عملية التحول الديمقراطي في البلد ومدى انسجامها ايضا مع الارادة المعلنة لصناع القرار في حماية التنوع في العراق وضمان كرامة جميع العراقيين.

وكذلك اعتمد التقرير على المعاينة والرصد الميداني من خلال الزيارات واللقاءات والمقابلات الشخصية المباشرة التي تقوم بها المنظمة في مناطق التوتر أو المناطق التي شهدت نزاعات مسلحة، وايضا من المعلومات التي يقدمها باستمرار راصدو المنظمة واعضاؤها ومؤازروها المنتشرون في أغلب محافظات العراق، وكذلك ما أستقته المنظمة من البلاغات والرسائل والشكاوى والمزاعم التي تقدم بها مواطنون عراقيون ، ومن بعض مؤسسات المجتمع المدني العراقية المعنية بحقوق الانسان والاقليات ووسائل اعلامها.

لقد تناول التقرير اوضاع المواطنين في محافظة نينوى وفي الموصل قبل وبعد التحرير واوضاع الاقليات من المسيحيين والايزيديين والكاكائيين والصابئة المندائيين، والانتهاكات والاعتداءات التي تعرض لها الناشطون المدنيون والصحفيون والاعلاميون، كما يضم التقرير ملفات تغطي ظاهرة الاتجار بالبشر والعنف ضد المرأة وملف التشريعات الماسة بحقوق الاقليات غير المسلمة.

كما يضم التقرير ستة تقارير ميدانية خاصة كانت قد اصدرتها المنظمة خلال زياراتها المتعددة للموصل وبلدات ومدن الاقليات في سهل نينوى وهي تمثل شهادات وافادات ضحايا وتدوينات ميدانية محلية تنقل المشهد في حينه ضمن الاطار الزمني للزيارة وقد تكون بعض الانتهاكات أو الصور قد تم معالجتها فيما بعد، أو ان بعض الاحصاءات قد تغيرت في نهاية عام 2017. الا أن تضمينها في التقرير وجدته حمورابي ضروريا لغرض التوثيق، أما الانتهاكات الأخرى التي ما زالت سائدة وجاءت في حيثيات التقرير، فأن منظمة حمورابي لحقوق الانسان تتطلع الى الجهات الحكومية والمؤسسات والمنظمات الأخرى المعنية بها لمعالجتها.

وفي الختام خرج التقرير بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات تخص حقوق المرأة والطفل، وعقارات واملاك الاقليات المغتصبة وخاصة المسيحيين، وكذلك توصيات بشأن المناطق المحررة في محافظة نينوى والمحافظات الاخرى، وايضا عن الاوضاع الاقتصادية في البلاد وانعكاساتها على اوضاع حقوق الانسان.

كما يضم التقرير بين ثناياه مقترحات للمعالجات والتطوير ومساعدة السلطات الحكومية في تطوير واقع حقوق الانسان من اجل عراق يزهو بالكرامة الانسانية بعد تحرير أرضه من بؤر ارهاب داعش وغيرها من المنظمات الارهابية المتطرفة.

المقدمة

خلال عام ٢٠١٧، عاش العراق زمن الحرب المكثفة على المستوى العسكري كما على المستوى السياسي وشهد العراقيون عاما زاخرا بالاحداث منها مأساوية ومنها حاملة ألامل. لا تخفى الازمات المتعددة التي لا تزال الى يومنا هذا يدفع العراقيون ضريبتها سواء كان ذلك على مستوى الادارة بشكل عام حيث قرارات معينة تعسفية اثرت سلبا على حياة المواطنين من الموظفين والمتقاعدين والفلاحين والصناعيين وبشكل عام شمل هذا التاثير السلبي جميع شرائح المجتمع المحكوم عليهم. والدليل هو مواصلة المواطن مطالباته لابسط حقوقه في حياة تليق بكرامة الانسان حيث منذ ما يقارب من ١٥ عاما يتراجع الوضع من سيء الى الاسوأ، مما ولد غضب الشارع المتظاهر. وهذه التظاهرات التي وصلت الى حد اقتحام البرلمان وبعض الدوائر الرسمية ادت بالسلطات الى ممارسة اجراءات صارمة ومضايقات غير مقبولة بحق المتظاهرين مثل اعتقالات تعسفية وغيرها من اجراءات جزائية ضد حرية التعبير التي تتميز به كل الديمقراطيات في العالم والتي يكفلها الدستور العراقي في مادته رقم (38) بالاضافة الى عدم الاستجابة لتلك المطالب بما يخدم المواطنين في استعادة حقوقهم المفقودة ما يؤدي الى عيش بائس أطال أمد الانتظار .

وبالرغم من كل ما ذكر اعلاه جابه العراقيون الارهاب الداعشي بعمليات عسكرية مدعومة جوا ومباشرة من قبل قوات التحالف الدولي المناهض لتنظيم اجرامي اطلق على نفسه "الدولة الاسلامية " داعش، بقيادة ابو بكر البغدادي المجرم الاول الذي يقود هذا التنظيم الارهابي والذي تبخر بعد انتهاء مسرحيته الداعشية التي طالت ثلاث سنوات في الموصل ومناطق غرب العراق وصلاح الدين وديالى وغيرها التي شهدت ابشع ممارسات الارهاب التي شملت مختلف انواع جرائم الابادات الجماعية كالسبي والقتل والاختطاف والتهجير القسري والاعتداءات الجنسية على نساء وبنات الاقليات كالايزيديات والمسيحيات والشيعيات(التركمانيات) وغيرهن والتخريب والتفجير للصروح الحضارية كما لمساكن الناس بالاضافة الى ما ارتكبوه من جرائم في سبايكر حيث الى يومنا هذا تتواصل عوائل الشباب المتدربين لخدمة الدفاع عن اعراضهم واراضيهم والذين قضوا في هذه العملية الجبانة في المطالبة بحقوقهم لكن وللاسف الشديد الآذان لا تزال ثقيلة السمع لذا وفي هذه البيئة التي تعج بالانتهاكات والممارسات التي تتجاوز كافة معايير احترام حقوق الانسان، واكبت منظمة حمورابي لحقوق الانسان عملها في:

- المراقبة والتوثيق الميداني والذي يعد أحد مهامها الاساسية، وتعرب عن أسفها الشديد على تسجيلها استمرار العديد من وقائع الانتهاكات التي تعرض لها العراقيون خلال عام 2017، من دون ان تتأسس منظومة وطنية كفوءة ومختصة متكاملة تفقه في المباءئ الدولية الخاصة بحماية حقوق الانسان، تقترح وتضع السبل او الاستراتيجيات والآليات المطلوبة لمواجهة الانتهاكات والحد منها. إذ ما زالت الصور الميدانية المؤلمة لهذه الانتهاكات تتكرر في مشاهد عديدة على إمتداد خريطة البلاد وإن تباينت من محافظة الى أخرى، وفي هذا السياق شخصت منظمة حمورابي لحقوق الانسان ثلاثة مؤشرات ميدانية أثرت سلبا بشكل أو بآخر على حقوق العراقيين وذلك من خلال عمل الرصد والتوثيق الذي يمثل ركيزة عملها الحقوقي :

- المؤشر الاول :

ويتعلق بالأوضاع الأمنية والخدمية وتوجهات الاعمار والمعالجات الاقتصادية في المدن والبلدات والقرى المحررة في عموم محافظة نينوى، وكذلك في مناطق من محافظات الانبار وديالى وصلاح الدين، وكان الضغط الاكبر من هذا التأثير السلبي في مناطق سهل نينوى وسنجار وتلعفر، إذ بالرغم من الانجاز الوطني المشرف المتمثل في تحرير هذه المناطق من الغزو الداعشي، الا أن الخطوات التي اتخذت حتى الآن من اجل تأهيل المحافظات المذكورة للسكن الآمن وعودة النازحين والمهجرين واستقرارهم ما زالت تخضع للتذبذب أن لم نقل التسويف في بعض الاحيان وحصول بعض الخروقات الامنية من قبل الكيانات المسلحة او الحشود المختلفة سهوا ام عمدا. فالغاية لا تبرر الوسيلة . اي من يتحمل المسؤلية في كل ذلك هم السلطات السياسية والاجهزة الامنية وخاصة تلك التي انيطت بهم مسؤلية حماية المواطنين وممتلكاتهم في كل منطقة.

- المؤشر الثاني :

حصول نزعة إن لم نقل ردة فعل تستهدف تمرير قرارات و قوانين بأهداف رجعية إصولية وطائفية تسعى الى تطويق حقوق المواطنين العراقيين من خلال تأويل بعض النصوص الاسلامية خلافا للقيم المدنية المعروفة التي نص عليها الدستور والقانون العراقي الوضعي كما نص عليها الاسلام أصلا، أننا نقصد من خلال المؤشر موضوع المادة (26) ثانيا من البطاقة الوطنية الموحدة، وكذلك المحاولة الجارية في مجلس النواب بخصوص مشروع التعديلات على قانون الاحوال الشخصية رقم (188) لعام 1959 وايضا محاولات في البرلمان لفرض مواد في نصوص قوانين لمنع تجارة الخمور في البلاد .

- المؤشر الثالث :

تنبه منظمة حمورابي لحقوق الانسان، على ان مخالفة السلطات الرسمية للمباديء الدستورية يعد انتهاكا صريحا لا بل تجاوزا صارخا على القانون الاساسي (الدستور) في العديد من مواده التي منها يجب ان تستنبط باقي القوانين والقرارات في خدمة احترام حقوق الانسان وصيانة كرامة المواطن العراقي وليس بقرارات ارتجالية يتم المصادقة عليها بمجرد تصويت لجنة معينة او رأي مسؤول معين. وبالرغم من تكرار توصيات ومسعى وحث حمورابي لاجل استعادة حقوق المتقاعدين والموظفين الذين منذ اربع سنوات يتم انتهاك حقوقهم وبشكل غير

مسبوق، وفي سبيل المثل وليس الحصر، حقوق الوزراء السابقين المتقاعدين الذين تم سلب حقوقهم المكتسبة بتقليص أكثر من ٨٠٪ من مستحقاتهم التقاعدية وبينهم من تم الغاءها كليا! وعلتهم الوحيدة هي قبولهم بمنصب وزاري في اسوأ الظروف أمنيا واقتصاديا ما سبب المس بمسيرة حياتهم الطبيعية وحياة عوائلهم لاجل خدمة البلد.
هذا بالاضافة الى تعريض امنهم للخطر بشكل متواصل بفرض اجارات وخدمات تجارية خيالية عليهم في السكن الحكومي الذي اشغلوه بمرسوم جمهوري ساري المفعول وحيث فيه تم تحديد الاجار حسب القانون مع ذلك أهمل هذا المرسوم بكل بساطة. بينما من واجب السلطات الحاكمة من بعدهم، حمايتهم كمواطنين تحملوا مسؤليات في الدولة وقد يتعرضوا بسببها الي الاستهداف المتواصل من قبل الارهاب، ومنهم تعرضوا بالفعل واعطوا ضحايا بشرية. كذلك يمثل هذا المس بالحقوق، تجاوزا على القانون والاعراف المعمول بها عالميا للوزراء السابقين الذين خبرتهم تحسب كذخيرة للدولة وفي خدمتها باي شكل من الاشكال وتحصيل حاصل ان يكون لهم حقوقهم ملتصقة بالمنصب الذي احرقهم. لكن وللاسف الشديد في العراق وبشكل غير سوي، تم احتساب الخدمة للوزير السابق حسب الدرجات االوظيفية المكتسبة خلال سنين الخدمة بالاضافة الى شرط العمر الذي تم فروضه على الوزراء متناسين بان التكليف بهذا المنصب يولد امتيازات تقاعدية كحقوق مكتسبة غير قابلة للتصرف بها. واذا كان ذلك ممكنا او مطلوبا خلال اوضاع استثنائية معينة ومؤقتة، فيجب أن يعاد النظر فيها باثر رجعي ويستعاد الحق لاصحابه وفق منهج قانوني انساني يتكيف مع آليات احترام حقوق الانسان وصيانة كرامة المواطن العراقي الذي اضطلع بهكذا مسؤليات، بغض النظر عن توجهاته وانتماءاته الفكرية والعرقية والاثنية والثقافية.

- <u>المؤشر الرابع</u>

ما جرى على هامش قرار قيادة أقليم كوردستان العراق إجراء الاستفتاء المرفوضة نتائجه في 2017/9/25، وما تبعه من تداعيات ميدانية بعضها ما يتعلق بالمناطق التي اطلق عليها المتنازع عليها، أو بشأن المنافذ الحدودية ،قد يؤدي الى تفاقم الوضع السياسي بشكل خطير بين العرب والاكراد اذا لا تقوم العلاقات على مبدأ احترام الدستور في الجزء الخاص بنظام الحكم والسياقات الفدرالية الصحيحة.

وفي اطار هذه المؤشرات الاربعة التي شخصتها منظمة حمورابي لحقوق الانسان، فأنها تجد من واجبها وهي تصدر تقريرها السنوي عن حالة أوضاع حقوق الانسان في العراق لعام 2017، أن تؤكد ان الخطر القائم والذي سوف يتفاقم لعدم وجود منظومة اعلامية وثقافية تعمل بأتجاه تعزيز قيم الانسان والدولة المدنية والشراكة الحقيقية بين جميع المكونات العراقية بعيدا عن التهميش والاقصاء والعزل بسبب الاختلاف السياسي أو الديني او الطائفي او الجنسي او القومي او العددي والخ .

أوضاع الاقليات في العراق

لا تزال أوضاع الاقليات غير مستقرة في العراق بالرغم مما شهده عام 2017 من تحرير لأغلب مناطقها التي كانت تحت سيطرة داعش، في سنجار وسهل نينوى وتلعفر وغيرها. بالاضافة الى التناقص الذي حدث في اعدادهم جراء الهجرة التي تنخر في وجودهم في بلد اجدادهم والتغيير الديمغرافي الذي يصيب مناطقم، الا ان

لا يزال ابناء هذه المكونات الاصلية تضمد جراحاتها لما قاسته خلال السنوات الابادات الجماعية التي شهدت أعمال قتل واختطاف وانتهاكات جنسية خاصة ضد النساء في السبي وغيرها من اعمال الاعتداء والعنف الجنسي. والآلاف من النساء المسبيات وغيرهم مجهولي المصير كما الآلاف من العوائل والافراد قابعين في مخيمات النزوح الداخلي، بالاضافة الى الآلاف الذين تركوا الحدود العراقية في دول الجوار في ظروف في غاية الصعوبة بانتظار توطينهم في اي بلد يفتح لهم بابا للجؤ اليه.

اما على الصعيد السياسي وان كان العراق لم يتعافى بعد ١٤ عاما من التخلص من نظام شمولي فاشي، الى تبني ديمقراطية صعبة الممارسة الصحيحة بسبب الفساد باشكاله وغياب كاريزما اللاعبين السياسيين الذين يفتقرون الى اقل ما يمكن من الحنكة السياسية المطلوبة وعلى اقل تقدير لمجموعة من العراقيين عامة بما فيهم الاقليات والمسيحيين بشكل خاص. لا يزال الاقليات وبشكل صارخ المسيحيين والايزيديين يدفعون الثمن غاليا جراء تكرار وجوه محسوبة على اصحابها من اللاعبين الذين شهدوا لفشل سياسي ذريع وعدم القدرة على الحفاظ على حقوق جماعاتهم. وقعوا على قرارات ومشاريع قوانين خطرة كقرار ١٣٧ في مجلس الحكم والذي كان يفرض الشريعة الاسلامية على القانون العراقي والفضل يعود الى الحركة النسوية التي فرضت الغائه. لانه مشروع يفتقر الى الحيادية ويعود بالعراق الى انماط الحياة ما قبل ١٤٠٠ سنة وكان هدفه لالغاء قانون الاحوال الشخصية ١٨٨ لسنة ١٩٥٩. وايضا اعيد تكرار هذا التوقيع على مشروع قانون الجعفري الذي اقترحه مجلس الوزراء العراقي وكان "الوزير المسيحي" الوحيد من الاقليات الذي وقعه بجهل تام للخطر الذي سوف يعرض اليه هذه المجموعات من المواطنين غير المسلمين. لانه هو ذات المشروع الذي يروم فرض الحماية الذمية مقابل دفع الجزية المفروضة على غير المسلمين. هذه التجاوزات على حقوق غير المسلمين يعني في المقدمة المسيحيين والايزيديين الخ هي مساومات سياسية مرفوضة لانها ثمن البقاء في السلطة ليس الا. كما هي دليل واضح على ما سمعناه وبحضور حمورابي من مراقبين دوليين: "ان ممثلي الاقليات وخاصة المسيحيين منقطعين كليا عن الواقع الخاص بالقضايا التي تخص جماعاتهم." مبدئيا انها القضايا التي من اجلها تسلقوا الى مقاعد البرلمان والوزارة وغيرها من المناصب التي هدفها الشريف هو مناصرة المواطن والوطن بتامين الحقوق والواجبات تحت راية القانون. باختصار هناك فشل سياسي فضيع للذين يستخدمون الاقليات وأديانهم لاغراضهم الشخصية ولا يريدون الاعتراف بفشلهم للانسحاب من العملية بكل بساطة وترك غيرهم القيام بانقاذ ما يمكن انقاذه.. كما ان المؤسف في العملية وعلى ما يبدو هو ان المسيحيين مثل غيرهم يمارسون الفساد السياسي والاداري والمالي في حين ان المطلوب منهم هو اعلى مستويات النزاهة والاخلاص والشهادة للرقي بالمجتمع. بل اغلب الذين باسم المسيحيين في البرلمان لم يكترثوا لضحايا جرائم الاستهدافات الممنهجة والمتواصلة أ كانت تلك التي تم ممارستها من قبل الارهابيين الداعشيين ام التي تمارسها "الجهات المجهولة". لقد تعاقبت البرلمانات ولم تصبح اية قضية من القضايا الخاصة بالمسيحيين موضوعا في التشريع، بما فيه ابادتهم. بل بالعكس تم الانتقاص من خطورتها ولم يسع أحدهم الــى جعلها كاحدى القضايا الوطنية تستحق ان توضع على اجندة البرلمان لتناقش تحت قبتة.

وفي مسح اجرته منظمة حمورابي لحقوق الانسان لتقاريرها السابقة للمدة (2014 – 2017) تبين أن عدد الشهداء الذين سقطوا من الاقليات (1170) شخص وعدد المختطفين أكثر من (10829) شخص والجدول ادناه يبين التفاصيل التي وردت الى منظمتنا منذ الغزو الارهابي الداعشي الاسود:

الاقليات	الشهداء	المختطفون	الذكور	الاناث
المسيحيون	17		13	4
		254	148	106
الايزيديون	951		945	6
		10147	8007	2140
الاقليات الاخرى (الشبك، الكاكائية، التركمان)	202		199	3
		428	173	255

اجمالي احصائية لعدد الشهداء يصل 1170والمختطفين 10829من الاقليات بين (2014 – 2017)

وللتعرف بشكل أكثر عن اوضاع الاقليات خلال عام 2017، لا بد من الخوض في اوضاع كل مكون على حدة.

أوضاع المسيحيين

❖ الحالة في مدن وبلدات وقرى سهل نينوى التي تم تحريرها

- مركز قضاء الحمدانية " بغديدا ": من تاريخ الزيارات الاولى والمتكررة لمختلف وفود منظمة حمورابي لحقوق الانسان فور التحرير، لم تشهد حالات رفع الأنقاض خطوات متسارعة اذ ما زالت النفايات ومخلفات التدمير والنسف والتخريب الذي قامت به داعش هناك قبل انسحابها تغطي مساحات واحياء ومناطق من المدينة رغم كثرة الوعود التي أطلقت. وقد بذل الاهالي جهودا فردية وجماعية مدعومة ماليا من قبل بعض المنظمات المحلية للمجتمع المدني منها كنسية ومنها مستقلة ومنها اجنبية وحتى دولية لاعادة تاهيل عدد من الدور و رفع بعض الانقاض وتنظيف المدارس العامة والخاصة وقاعات التجمعات الكبيرة وكل من داره وامام داره.

  وان نشاطات الاعمار الخدمي التي تستحق التقدير تتمثل بإنجازات الدوائر الكهربائية التي استطاعت فعلا ان تعيد جزآ ولو رمزيا جدا لكنه مشجعا للعودة الى الوضع الذي كان عليه قبل احتلال المدينة في 2014/8/7.

  كما سجلت منظمة حمورابي عودة مقبولة حتى نهاية عام 2017، فقد تبين أن بحدود (3000) عائلة مسيحية عادت الى بيوتها في مركز القضاء.

أحد الدور التي تم ترميمها من قبل حمورابي بالتعاون مع منظمة زكاخان: الدار قبل الترميم

وهناك مئات العوائل التي ما زالت في مخيمات النزوح وترغب في العودة، لكنها تصطدم بالواقع الخدمي المزري الذي تعانيه المدينة من جانب ودورهم المدمرة من جانب اخر

وقد لاحظت حمورابي أن بعض المسؤولين في الجهاز الاداري لم يحسموا أمر عودتهم الى مدينة بغديدا، اذ لا يزالوا يقيمون في اربيل أو دهوك ويقوموا بزيارة المدينة بين الحين والآخر

كما راقبت حمورابي اعادة الحياة الى الاسواق والمتاجر، وفتح بعض الدكاكين والمقاهي والمطاعم، ولكن لا يزال العديد من هذه المرافق مدمرة وأن اصحابها لا يملكون امكانية اعادة اعمارها وهم بحاجة الى دعم ومساعدة من الدولة أو جهات أخرى داعمة.

دكاكين تفتح من جديد وشوارع في انتظار اعادة الترميم في بغديدا مثل باقي المدن والقرى المحررة

أما على مستوى الوضع الأمني العام في المدينة فقد لاحظت حمورابي بأن هناك ارتياحا نسبيا من الاهالي بالرغم من احداث الاقتحامات بين مختلف الحشود الشعبية حيث استهدفت كتائب بابليون وحدات حماية نينوي (NPU) وكليها فصائل مسلحة مرتبطة بهيئة الحشد الشعبي . وبسبب تدخلات حكومية وامنية من جانب بغداد، قلت حدة المخاوف الأمنية أو هاجس الخوف من احتمالات اختراقات للتسلل، لكن الخوف السابق الذي كان يحكم المدينة ما زال مخيما على النفوس، لذلك يسود القلق والتساؤل أبناء مدينة بغديدا من احتمالات تعرض قضاء الحمدانية عموما الى أوضاع استثنائية مجددا نتيجة وجود حشود مسلحة ذات مرجعيات سياسية مختلفة، تخشى الاهالي من احتمالية صدامات بينها وعدم حسم الخصومة القائمة بين بغداد واربيل وتداعياتها بعد عملية الاستفتاء وانعكاس ذلك على الاقليات في سهل نينوى.

وبالرغم من أنه تم رفع بعض الأنقاض ومخلفات الحرائق التي اشعلها الارهابيون في الكنائس، ولكن لم تجري حتى الان عمليات اعمار جدية لهذه الصروح الدينية المهمة، ورغم ذلك فقد شهدت بعض كنائس المدينة إقامة صلوات فيها خلال أيام الاحد.

وأفاد أهالي القضاء ونخبه الادارية والسياسية والدينية والثقافية التي ألتقتهم حمورابي بأن مسك الملف الأمني ينبغي ان يكون بأيدي أبناء المدينة ومن خلال التنسيق مع الحكومة الاتحادية وبرعاية دولية.

فيما اشتكى أهالي بغديدا العائدين من صعوبة الحياة اليومية ومعاناتهم النفسية خلال نهايات النهار يوميا، اذ لا توجد اية متنفسات يمكن التعويل عليها كما كان سابقا، حيث كانت المدينة تزخر بالحركة المسائية.

لقد ساهمت منظمة حمورابي في تشجيع العودة الفعلية بتقديمها الاف من اجهزة تصفية مياه الشرب والسلات الغذائية والصحية بالاضافة الى الدعم النفسي لمرافقة العوائل وزيارتهم بشكل متكرر بعد عودتهم كما كان الامر خلال فترة تهجيرهم، وذلك بالتعاون مع منظمة التضامن المسيحي الدولية CSI ، وفي ذات السياق استطاعت حمورابي بالتعاون والدعم من مؤسسة زكا خان من اعادة اعمار (٥٩) دارا.

ومن مناطق سهل نينوى التي كانت تحت مراقبة ومتابعة منظمة حمورابي لحقوق الانسان، بلدة تللسقف واطرافها والتي زارتها وفود المنظمة وقدمت لها الدعم المادي والمعنوي بغرض تشجيع العودة الكريمة وقدمت لجميع العوائل العائدة مصافي مياه الشرب والمواد الغذائية والسلات الصحية التي كانت اساسية في الايام الاولى للعودة، اذ كان الاهالي بحاجة الى مياه صالحة للشرب وكذلك للتنظيف وايضا كانوا في امس الحاجة الى المساعدات الغذائية الاساسية والى مواد تنظيف وتعقيم لتأهيل بيوتها واثاثها المتروكة لدنس الدواعش، وقد شهدت حمورابي خلال جولاتها الميدانية ولقاءاتها بأهالي المنطقة أن 80 ٪ من العوائل عادت اليها، فيما وجدت ان العديد من البيوت فارغة ومنهم الكثيرون ممن هاجر خارج العراق الى مصير غير مضمون.
كما أن اغلب العائدين الى بيوتهم شهدوا بان دورهم تعرضت للنهب والتخريب وبعضها للحرق مما اضطرهم الى إعادة شراء اثاث منزلية من أسواق دهوك واربيل، كما لم ترى فرق المنظمة اية سلطة بلدية او إدارية في البلدة أو أي تواجد حكومي باستثناء قوات البيشمركة التي تتخذ من مدخلها مقر لها، وهي تتدخل في شؤون السكان على وفق ما يرتبط بتأمين المتطلبات الأمنية أو فض المنازعات التي يمكن ان تحصل بين سكانها. وتبين أنه لا توجد في البلدة اية عيادة طبية حكومية! كما لاتوجد حتى الان اية عيادات طبية أهلية" خاصة" ويضطر السكان لمعالجة مرضاهم بالتوجه الى دهوك لانعدام المستشفيات ولانقطاع الطريق بينها ومركز قضاء تلكيف القريب بسبب السواتر الأمنية التي أنشئت بين قوات بغداد والبيشمركة.

كما أشتكى السكان من الوضع الصحي المتردي بسبب المياه الملوثة التي يحصلون عليها من الابار، وهو الوضع الذي دفع منظمة حمورابي لحقوق الانسان الى توزيع (283) منظومة منزلية لتصفية وتحلية المياه لمواجهة مخاطر التلوث المائي الذي يعاني منه العائدون.

يشرح الخبير بطرس كيفية الاستفادة من الفلترات لتصفية المياه الموزعة من قبل منظمة حمورابي بدعم من التضامن المسيحي الدولي

وقد أشتكى سكان المدينة ايضا من البطالة في صفوف القادرين على العمل، ونقل لنا بعض الشباب ان النسبة ترتفع الى 75 بالمئة من الطاقات الشبابية الموجودة، وبذلك فان العوائل العائدة تؤمن احتياجاتها من خلال رواتب العاملين في الأجهزة الحكومية أو من الإعانات التي تقدمها الكنيسة بين الحين والأخر، أو من التحويلات المالية لأقارب لهم يعيشون خارج العراق.

- <u>الأوضاع في مخيمات النزوح في أربيل ودهوك " أكثر من زيارة واحدة "</u>

1- سجل وجود انخفاض نسبي في عدد النازحين الذين يتخذون من تلك المخيمات مأوى لهم، بسبب عودة اعداد كبيرة منهم الى مناطقهم المحررة في سهل نينوى، وبسبب الهجرة الى الخارج وكذلك من خلال تأجير بيوت في مدينتي دهوك واربيل والقرى التابعة لها بعد الانخفاض الواضح في معدلات الايجار.

2- تشكو الأغلبية العظمى من المسيحيين العراقيين من قلق شديد واضح تستطيع ان تلمسه في اللقاءات والمقابلات التي اجراها أكثر من فريق حقوقي تابع لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان بان الشكاوى تتركز على عدم وجود موقف مسيحي عراقي موحد وتداعيات الشد والجذب بين بغداد واربيل في المواقف السياسية وانعكاسات عملية الاستفتاء الذي جرى في 2017/9/25 على مصير السكان في المناطق المتنازع عليها.

- <u>أوضاع المسيحيين في المناطق الأخرى من العراق</u>

1- هناك انخفاض واضح في نزعة الهجرة سجلت في بغداد والبصرة بشهادة رجال دين ونخب اجتماعية، لكن بالمقابل تم اغلاق عدد من الكنائس اذ لم تشهد اية نشاطات نتيجة قلة المتوجهين اليها يوم الاحد بالرغم من عودة الكثير من العوائل المهجرة قسرا.

2- الارتفاع الواضح في نسبة البطالة بين صفوف المواطنين المسيحيين هو الأعلى الان، واغلب المسيحيين يتخوفون من التوجه الى مناطق معينة من العاصمة للحصول على اعمال، كما يسود الخوف والقلق أصحاب النوادي ومحلات بيع الخمور من احتمالات تكرار تعرضهم الى هجمات إرهابية أو عمليات ابتزاز ودفع

رشاوي مقابل حمايتهم من مسلحين يدعون الانتماء الى هذا الفصيل الإسلامي أو ذاك. كما أن الاحتكار التحزبي والطائفي من الاغلبيات ساهم بشكل كبير على حرمان المسيحيين من المشاركة النوعية الكفوءة والحقيقية في المؤسسات الادارية ما خيب آمال الشباب الخريجين الجدد مما جعل الكثير يفكر مجددا بالهجرة الى خارج البلاد.

3- على الرغم من الوعود التي قطعتها الحكومة وعموم السلطة القضائية بانتزاع عقارات المسيحيين (بيوت، محلات تجارية، أراضي) واعادتها الى أصحابها الشرعيين، الا ان هذه الوعود ظلت معلقة دون إجراءات حكومية فعلية حاسمة، يشار الى ان منظمة حمورابي لحقوق الانسان تابعت هذا الملف عن كثب في القضاء كما في الادارة وعلمت انه لا يزال العشرات من الدور لم يحسم أمرها في بغداد والموصل وقد تم التحقيق مع اصحاب بعضها، اذ لا يزالون يعانون من صعوبات ومعوقات جمة في انتزاع حقوقهم في ملكيتها، اذ لا يزال الدكتور فوزي بطرس يكافح من اجل استرجاع منزله في شارع فلسطين، وكذلك لم تفلح محاولات الدكتور عصام شماني في انتزاع حقه في ملكية داره في الكرادة الذي يضم بالاضافة الى الدار مشتملين، وقد أثارت المنظمة قصة بيوتهم في اكثر من تقرير لحمورابي وفي مذكراتها الى القضاء والجهات الرسمية العراقية والتي ضمت قضايا وقصص اخرى لا نود تكرارها، كما وردت لمنظمتنا قضايا اخرى جديدة، منها شكوى السيد مفيد توزة صاحب شركة كربلاء لانتاج المواد العازلة (الثرمستون)، فقد استولت عصابات على معمله الذي تبلغ مساحته مئة الف متر مربع، فقد احتل المعمل حسب اقواله في 2016/5/7 من قبل عصابات وبدأوا بتشغيله وبيع الانتاج لصالحهم وبالرغم من تقديمه شكوى مسجلة في محكمة استئناف كربلاء، وزعم ان محاميه يخشون المتابعة حرصا على حياتهم لانهم يتعرضون الى تهديدات مستمرة، كما وردت لمنظمتنا شكوى السيد ميشيل وفريد جوزيف ووالدتهما الذين بعد تعرفهم في عام 2007 على محامي يدعى محمد فوزي جاسم رجب البياتي عراقي الجنسية، واتفقوا معه على مساعدتهم في بيع دارهم في بغداد، وتم تسليمه جميع المستندات والمستمسكات المطلوبه، وتم منحه وكالة عامة مطلقة وتعهد ببيع الدار بمبلغ (550) ألف دولار اذ وقعوا معه على ذلك في 2010/7/7، واستلموا منه فقط مبلغا قدره (16) ألف دولار أمريكي على امل تسليم المبلغ بالكامل بعد فترة وجيزة، الا انهم لم يحصلوا على اية نتيجة وثبت لهم بانه لم يقم باي اجراء قانوني ليثبت صحة حصول عملية البيع، مما يدل ذلك على استحواذه على الدار باشغاله متجاوزا من قبل شقيقه بينما بقى الدارعلى وضعه المتروك منذ سنوات. علما ان العائلة المسيحية تقيم خارج العراق حاليا بانتظار حل المشكلة قانونيا..

4- بالرغم من مطالبات حمورابي السابقة بخصوص تعديل االقانون أسلمة القاصرين غير المسلمين قسرا، لم تحصل حتى الان اية خطوات حكومية إجرائية لصالح تعديل قانون البطاقة الوطنية الموحدة (المادة 26 ثانيا) التي تنص على أسلمة أبناء العوائل غير المسلة إذا أسلم الاب أو الام. كما لا زالت قضايا أبناء مسيحيين وجدوا أنفسهم مسجلين مسلمين في سجلات الأحوال الشخصية بعد ان أسلم آباؤهم أو أمهاتهم وهم قاصرون، اذ تستنجد تلك العوائل بمنظمات حقوق الانسان لمساعدتها في هذا الموضوع ومن بينها منظمة حمورابي لحقوق الانسان. وعلى سبيل المثال وليس الحصر فقد هرعت السيدة (ر. أ. ج) لانقاذ وضع ثلاثة من اطفالها الذين يتم تسجيلهم مسلمين بعد ان أسلم والدهم بغرض زواجه من مسلمة. وتقول انها قد قامت بتربيتهم على القيم المسيحية وتطلب المساعدة للعمل على ابقائهم على دينهم الذي أنشأتهم عليه. ليس بوسع منظمتنا الا الحث المتواصل على السلطات التشريعية بغية تعديل او الغاء هذا القانون الهادر لحقوق الطفولة والمرأة لا بل العائلة غير المسلمة بالكامل مهدورة حقوقها. يعد هذا عملا ممنهجا لانه ليس فقط تم اعادة تقنينه في المادة ٢٦ من قانون البطاقة الوطنية الموحدة، بل وايضا تم شرعنته من قبل الوقفين السني والشيعي في جوابهما الموحد على طلب حمورابي إليهما لدعم مدافعتها لاجل التعديل بابقاء القاصرين على دينهم الاصلي الى سن البلوغ حيث يمكنهم الاختيار. للاسف الشديد تم رفض هذا الطلب باجابات رسمية: ان هذه المادة تتعارض مع المادة ٢: أ من الدستور العراقي الجديد الذي ينص على " لا يجوز سن قانون يتعارض وثوابت الشريعة الاسلامية.." دون الاخذ بعين الاعتبار، وباي شكل من الاشكال، المادة ذاتها في

المقطع ب التي تنص على" لا يجوز سن قانون يتعارض ومبادئ الديمقراطية". علما ان هذه المادة هي ذاتها المادة ٢١ فقرة ٣ التي كانت في قانون الاحوال المدنية الملغي، ومن حيث تم استلال هذه المادة المنتهكة لحقوق الاسر غير المسلمة منذ صدورها سنة ١٩٥٩، والمعدلة نحو الاسوأ سنة ١٩٧١. وهذا الاجراء ينتهك جليا الحقوق البشرية للطفل والحقوق وحريات الجماعة التي ينتمي اليها القاصر او القاصرة من جانب ويفكك العائلة من جانب آخر. وهذا يمثل أحد الاسباب الاساسية في تدفق هجرة المسيحيين وغيرهم من الاقليات غير المسلمة الى خارج العراق دون اكتراث السلطات المتعاقبة... كما انه انتهاك صارخ للمواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان وبشكل خاص اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل لا بل هو انتهاك للكثير من المواد في الدستور العراقي الجديد..

5- ان المادة ٢٦ من قانون البطاقة الوطنية الموحدة لا تنتهك الحرية الدينية في فقرتها الثانية فحسب، (يتبع القاصرين دين أحد الابويين الذي أسلم) بل وايضا في فقرتها الاولى. اذ انها تنتهك جهارا الحرية الدينية للمسلمين حيث تحدد حرية تبديل الدين بغير المسلمين فقط. اي من الواضح ان المسلم لا يحق له تغيير دينه. وهنا، من الاهمية بمكان، ضرورة رفد نصوص القوانين العراقية بالنصوص الدولية التي صادق عليها العراق. لان في العراق دون غيره من البلدان، عندما يوقع العراق على نص دولي معين وينشره في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية)، يصبح النص الدولي ذات قيمة قانونية متساوية للقوانين الداخلية. اي يمكن للقضاء ان يحل هذه المشاكل وغيرها قانونيا، باستخدام النصوص الدولية المعنية وبكل عدالة في المحاكم العراقية.

- <u>إنتهاكات وجرائم جديدة تطال مسيحيين عراقيين:</u>

ان حرب الجهاد المتطرف الداعشي الذي خاضها مجرمي داعش ضد المسيحيين ووجودهم، يشهد لحقدهم الاسود على المسيحيين حيث سبوا بناتهم ونساءهم وعنفوهن جنسيا بكل الطرق غير الانسانية. كذلك مسوا ارثهم الديني والحضاري بتخريب الكنائس والاديرة والموسسات التابعة لهم بالاضافة لمواقع اثرية التي كانوا يفتخروا بها وتمثل لهم جذورهم مثل مواقع نمرود وخرسباد واسوار نينوى وغيرها من الارث العراقي القديم حيث استخدموا الكنائس لعملياتهم اجرامية وممارسة كل انواع الجرائم فيها.

وبالرغم من مطالبة منظمة حمورابي السلطات المعنية برفع الجثث البشرية من داخل الكنائس الا انه لا تزال جثثهم جزء من النفايات التي نتجت عن التدمير الكامل لتلك الصروح المقدسة.

ناجية مسيحية تسرد معاناتها لحمورابي بعد تحريرها من الموصل

1- مقتل السيدة المسيحية (هناء يونان فرجو) النازحة من أهالي الموصل الى اربيل في مجمع كنجان الواقع في أربيل، تعرضت لطعنات سكين ليلة الجمعة الموافق3-3-2017 بعد سرقة مصوغاتها الذهبية ومبلغ من المال من قبل مجهولين وذلك في دارها الكائن في منطقة (بحركة) في اربيل حيث طعنت بخمس طعنات سكين آخرها في منطقة البطن .

المرحومة هناء من اهالي الموصل، كانت تعمل مديرة لحسابات تربية نينوى. بعد نزوحها الاول الى تلكيف عملت في ابتدائية تلكيف الثانية/ بنات، وبعد رجوعها الى الموصل، نزحت ثانية الى مدينة دهوك ومن بعدها انتقلت للعيش في اربيل، حيث تم تنسيبها من قبل مديرية تربية نينوى للعمل كاتبة في ثانوية كنجان للبنات.

المرحومة من مواليد 1958 زوجها متوفي وليس لديها اولاد.

2- تعرضت زوجة السيد (ر. ح. س. ش) السيدة (س. ي. س) في حوالي الساعة 6 من مساء يوم الجمعة 2017/3/3 في مجمع كزنزان (اوزال ستي) السكني في مدينة اربيل الى تهديد بالسلاح من قبل شخصين دخلا الدار عبر سطح المنزل لان الطابق الارضي كان مسكوناً من عائلة مسيحية ثانية هي بيت أهل الزوجة (والدتها وأخيها المتزوج) ، الشخصان كانا ملثمان بحسب إدعاد السيدة سهام ويتكلمان العربية.

التفاصيل : قام أحد راصدي منظمة حمورابي لحقوق الانسان بلقاء أفراد العائلة يوم الجمعة الموافق 2017/3/10 في الحي المذكور، وإطلع عن كثب عن تفاصيل الجريمة، حيث تحدثت السيدة (س) وقالت بأنها وكعادتها كل يوم تقوم بترتيب الدار، وبعد الانتهاء من ذلك وكانت الساعة تشير الى السادسة مساءاً، حيث دخلت الى غرفتها لتستريح في سريرها، وحين كانت على وشك الجلوس على فراشها، وإذ بشخصين ملثمين يدخلا الغرفة ويشهران مسدساً ويضعانه على رأسها مهددين بقتلها إن تكلمت طالبين منها المال.

السيدة في باديء الامر قالت لهم انا لا أملك أي مال، ولكنهم أكدوا لها بأن زوجها كان قد باع قبل أيام سيارته، لذا طلبوا منها أن تخرج المال وإلا سيقتلونها .

قامت الضحية تحت التهديد بالقتل بإخراج النقود البالغ مقدارها (12200) دولار، وقامت بإعطائها لهم. ومن ثم قاموا بأخذها الى السطح بعد أن قاموا بتكميم فمها و ربطها ووضعها على سطح المنزل، ومن ثم الهرب عبر سطح المنزل.

في حوالي الساعة(7) مساءاً عاد زوج السيدة س (ر. ح. س. ش)، أي بعد وقوع الجريمة بساعة واحدة، ولكنه لم يجد زوجته في الدار، وبعد سؤال الجيران عنها ، بدا الشك والقلق يدب في عروقه والخوف يأخذ منه عزمة وثباته، و بدأ الجميع في البحث عنها وبعد اتصالات عديدة من زوجها و الاشخاص المقربين اليها ليعلموا عن مكانها، لم يأتيهم أي رد ايجابي عن مكان وجودها، ولكن شجاعة الضحية هي من حاولت بجهودها الفردية أن تزحف باتجاه باب السطح، واستطاعت الوصول اليه وطرقه في حوالي الساعة 8,30، و بهذه الطريقة سمع اهل البيت و علم بقية القاطنين من الجيران والأهل بكل ما جرى معها بعد ان روت لهم ما أصابها ما حدث .

العائلة كانت تعمل على تصفية أمورها للتهيئة للهجرة خارج العراق، حيث كانت قد تقدمت للسفر الى فرنسا علما انه اثناء وقوع الحادثة كانت ام زوجها و زوجة اخ زوجها و طفلتيها في الطابق السفلي من البيت . و باقي افراد العائلة خارج البيت حيث يسكن في البيت 16 عشر شخصا . تم سؤال الضحية ان كانت قد قامت بإبلاغ الشرطة و الامن عن ذلك . فأجابت بأنهم قدموا بلاغا و قد جاءت الشرطة و قامت بواجبها و تم فتح التحقيق. ولكنهم قاموا بسحب البلاغ وغلق القضية لكونهم قد اخذوا فيز السفر لعائلة الضحية و التي تتكون من 6 أشخاص (زوج و زوجة و اربع اولاد) .

3- حذرت منظمة حمورابي لحقوق الانسان من التجاوز والاستهانة بالرموز الدينية، ووصفت مثل هذه التصرفات بانها تمثل استخفافا عدوانيا وانتهاكا صارخا للقيم الدينية المسيحية لا يمكن السكوت عنه باي حال من

الاحوال، جاء تحذير منظمة حمورابي لحقوق الانسان على لسان ناطق مخول باسم المنظمة بعد قيام محلات تجارية في عينكاوة ببيع أحذية تحمل شارة الصليب تكرارا لحادثة مماثلة جرت قبل عدة شهور في عينكاوة نفسها، التي اغلب سكانها من المسيحيين مع ملاحظة ان أصحاب ألمول (Maximall) الذين ارتكبوا تلك المخالفة الصريحة التي هي اعتداء صارخ على قيم التنوع الديني في العراق والتي يحميها الدستور والقانون.
مع ذلك أفاد مواطنون من بلدة عينكاوا بأن السلطات في اربيل لم تقم بأي محاسبة ما شجع الافلات عن العقاب والى يومنا هذا لم ينل المعتدين اي عقاب رادع مقابل الاعمال الشنيعة هذه.
الى ذلك أكدت النائبة لينا عزريا بهرام عضو برلمان إقليم كوردستان العراق عضو لجنة ألاوقاف والشؤون الدينية في هذا الإطار قائلة:
ان السلطات الحكومية والقضائية لم تتخذ الإجراءات القانونية بحق أصحاب المحلات والمولات التي روجت لبيع هذه البضاعة قبل عدة اشهر في عينكاوا واربيل، رغم كل الاحتجاجات التي قمنا بها، وان كانت قد وجدت مثل هذه الإجراءات فإنها لم تتجاوز مستواها الشكلي الخجول فيها الكثير من غض النظر وذر الرماد في العيون.
الملاحظ ان ما جرى جاء بالتزامن النسبي مع ما روج من تصريحات لرئيس الوقف الشيعي في العراق السيد علاء الموسوي ضد المسيحيين والتي اساءت إليهم، اذ قال "لابد من قتال النصارى حتى يسلموا أو يدفعوا الجزية".
فلماذا محاربة داعش يا ترى؟!

4- رصدت منظمة حمورابي حالة اختطاف الشقيقين (أرمن عرب نجيب العرب) و(سعيد عرب نجيب العرب) في منطقة المغربل (المغربة) حي الرحمن التي تقع على الحدود العراقية الايرانية محافظة العمارة، اثناء توجههما الى البصرة يوم 2017/9/8 لحضور مباراة لكرة القدم ، وتمت عملية الاختطاف قرب سيطرة محافظة ميسان ، وبعد اللقاء بهما بعد تحريرهما بعد 55 ساعة من الاختطاف ، تبين انهما تعرضا الى الضرب والتعذيب.

وتم معاينة آثار التعذيب وكسر في احدى اذرع احدهما ، وان عملية تحريرهما جاءت نتيجة مداهمة وكر الارهابيين من خلية الصقور وبتدخل وزارة الداخلية، الخاطفون طالبوا اهالي الشابين فدية مقابل تحريرهما بعد ان انتحلوا صفة رجال شرطة خلال تدبيرهم لهذه الجريمة.

5- من بين الناجيات اللاتي احتضنتهن حمورابي في اربيل :
الناجية (ج): شابة ناجية مسيحية تاجرت داعش بها طيلة ٣ سنوات من استعباد جنسي حيث ساقوها (كعبدة) من بغديدا الى الرقة وغيرها من الاماكن في سوريا، وتم استعادتها على يد ساعين للخير بثمن باهظ

الناجية (ج) تتوسط ناشطين من حمورابي

- **التدمير الممنهج للكنائس والمعالم الدينية الاخرى في محافظة نينوى**

بلغ عدد الكنائس والاديرة والمقابر المسيحية التي طالها الدمار والخراب والحرق من قبل عصابات داعش الارهابية بحسب إحصاءات منظمة حمورابي لحقوق الإنسان أكثر من (160)كنيسة ودير ومقبرة، وكانت المنظمة قد ذكرت ذلك في تقاريرها السابقة بقيام التنظيم الارهابي بإستخدام الكنائس والاديرة مراكز حجز لمعتقلي داعش وأماكن لتخزين العتاد والاسلحة والتفخيخ وبعضها استخدمها التنظيم مراكز قيادية له بغية عدم استهدافها من قبل قوات التحالف . وتتوزع هذه الاماكن في مركز محافظة نينوى في ساحلها الايسر والايمن وفي قضائي الحمدانية وتلكيف وناحيتي برطلة وبعشيقة .

واشار تقرير اصدرته منظمتنا ونشر في موقعها الالكتروني بتاريخ 16/ 2017/12 بعد زيارة لعدد من تلك الكنائس والاديرة الواقعة في عدد من أحياء من الموصل في الجانب الايسر والايمن من المدينة ومشاهدته لحجم الدمار والخراب الحاصل في تلك الكنائس والاديرة مما يؤكد المعلومات التي وردت في تقارير المنظمة للفترة التي كان داعش مسيطراً على المحافظة، فقد شاهد وفد المنظمة التدمير والنسف والحرق والازالة الكلية للعديد من المعالم، بينها عمارات صارت أطلال، وكذلك كنائس واديرة، لم يترك الارهابيون الدواعش مكان فيها سالما بل طال التهديم والنسف والحرق والنهب للكثير من ممتلكات هذه الاديرة والكنائس من موجودات تراثية عريقة، كتب ومجلدات ومخطوطات نادرة ومعالم اخرى كالآثار والثيران المجنحة وأبواب أسوار نينوى القديمة وحتى الاحجار لم تعد موجودة، ومن ذلك ما جرى لكنيستي الطاهرة الارثودكسية والسريانية (مارتوما في حي الخزرج ومطرانية الكلدان وكنيسة الطاهرة الكلدانية في حي الشفاء ودير وكنيسة الدومينيكان في حي الاوس (الساعة) ، وكذلك دير الراهبات الدومينيكيات في حي الموصل الجديدة وكنيسة الارمن في حي الوحدة ودير ماركوركيس في الحي العربي وكنيسة مار افرام للسريان الكاثوليك في المجموعة الثقافية وكنيسة الروح القدس للكلدان الكاثوليك (اشكل الحمام) في حي الاخاء-موصل ودير راهبات القلب الاقدس في موصل الجديدة ودير الشهيدين بهنام وسارة الاثري في ناحية النمرود) ، وكنيسة السريان الكاثوليك (سيدة الانتقال) وكنيسة الطاهرة القديمة وكنيستي الارمن والسريان الارثدوكس في حي القلعة (حوش الخان) ، وعشرات أخرى من الكنائس والاديرة، ومن المهم أن نشير هنا الى أن الدواعش حولوا تلك الاماكن المقدسة الى خرائب، بل وازالوا بعضها مثل كنيسة مريم العذراء للسريان الارثودكس في حي الشفاء واتخذوا من بعضها الآخر متاريس ومواقع للاحتماء بها من القصف. كما شهدت المنظمة الخراب الذي وقع على منارة الحدباء التاريخية وتهدم قسمها العلوي.

وشاهد وفد مشترك بين حمورابي وشركائها الاكوام الكبيرة للانقاض التي كانت بمثابة تلال، وكذلك مشاهد لجثث الارهابين الدواعش وهي منتشرة في داخل تلك الكنائس بعضها طاله التعفن والروائح الكريهة وبعضها الآخر مجرد هياكل عظمية، حالها حال النفايات المتجمعة بفعل الهدم والتخريب الذي قاموا به. كما نبه الوفد

المسؤلين في الحكومات المحلية في الموصل، والسلطات الفدرالية في بغداد الى اهمية التحرك لازالة تلك الجثث البشرية الفاقدة لابسط معايير احترام الكرامة الانسانية لما تم ممارسته من قبل هؤلاء البشر من بشاعات لا توصف والتي تمثل اكبر جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب لا بل الابادات الجماعية بكل ما تتضمنها من بشاعة والتنكيل بالابرياء المسيحيين والايزيديين وغيرهم من الذين تم استهدافهم وهم عزل ومسالمين في دورهم.

بقايا جثث لمجرمي داعش في كنائس الموصل (كاميرة حمورابي)

أوضاع الايزيديين

ما زال السواد الاعظم من ابناء المكون الايزيدي من قضاء سنجار الى يوم اعداد هذا التقرير يقطنون في مخيمات النزوح رغم مرور أكثر من سنتين على تحرير القضاء من داعش، وذلك لاسباب عديدة منها سياسية واخرى أمنية، فهم يفضلون البقاء في مخيمات النزوح على العودة الى مناطقهم، وما زالت المظلومية التي طالت المكون الايزيدي هي القاسم المشترك لواقع هذا المكون العراقي، وللتفصيل في هذا الشان نشير الى الوقائع الآتية التي رصدتها منظمة حمورابي لحقوق الانسان ميدانيا من خلال نشطاء في رصد الانتهاكات تابعين لها.

عمليات الخطف و الاغتيال

1- في 2017/4/30 جرت عملية اختطاف للمواطن مجو الياس خليل القيراني من سكنة قرية (سينا شيخ خضر) جنوبي سنجار، العمر خمسون عاما متزوج وله خمسة ابناء وهو نازح في منطقة سميل التابعة الى محافظة دهوك، وجرى اختطافه اثناء توجهه لاداء مراسيم عزاء في تلك المنطقة ووجدت جثته مقتولا بتاريخ 2017/5/10 في المنطقة نفسها، ولم تستطع المنظمة التوصل الى معلومات عن الجهات المنفذة.

2- في 2017/5/15 تم اغتيال الشاب الياس مراد الياس السموقي العمر اثنان وعشرون سنة وهو من سكنة قرية دوكر شمالي سنجار، وقد وقع الحادث اثناء زيارته لمدينة سنجار، اذ اطلق مسلحون ملثمون النار عليه واردوه قتيلا، ولم تستطع المنظمة معرفة مدى قيام السلطات بالقبض على الجناة.

3- في 2017/5/25 اغتال مسلحون ملثمون المواطن نواف ميرزا غريب في منطقة جبل سنجار، وأفاد أيزيديون ممن يعرفون المجني عليه بأنه كان من الايزيديين الابطال الذين صمدوا بوجه داعش.

4- في 2017/6/5 جرت عملية اختطاف للشاب أمير جردو خلف الهبابي من سكنة قرية (تل قصب) جنوبي سنجار، ثم وجدت جثته وقد اخترقها عدة رصاصات في حي الشهداء داخل مدينة سنجار، مع العلم انه كان من المقاتلين الذين تصدوا لداعش.

5- أفاد مصدر مطلع الى شبكة نركال الإخبارية ان قوات الأمن الكردية (الأسايش) اعتقلت المواطن الايزيدي (صالح أدي خطيب) يوم الجمعة الموافق 2017/3/17 أثناء توجهه من ناحية سنوني الى بلدة خانصور، وحسب المعلومات التي أفاد بها المصدر انه اقتيد الى مركز أمني في منطقة سد الموصل.
ومن خلال متابعة ورصد حمورابي لابعاد الاعتقال، أفاد أيزيديون التقتهم حمورابي لحقوق الانسان بأن السيد صالح هو احد اعضاء حركة سياسية أيزيدية جديدة تعرف باسم البيت الايزيدي مقرها في قرية سردشتي ، ومنهجها يقوم على رفض الانتماء لاية جهة سياسية كردية وتركز اهتمامها على الشأن الايزيدي العام.
الى ذلك هدد عدد كبير من المواطنين الايزيديين بالتعرض لمقار الحزب الديمقراطي الكردستاني المتواجد في سنجار إذا لم يطلق سراحه.
بالرغم من قيام الجيش العراقي بتحرير عدد كبير من الايزيديات والمسيحيات من النساء والفتيات الضحايا للسبي الداعشي لهم الذي استعبدهم جنسيا ببشاعات لا توصف ما زال ما يقارب الثلاث آلاف امرأة وفتاة تقبع

في الاستعباد الداعشي. في الصورة الناجية الآيزيدية (ذ) التي دعتها منظمة حمورابي للشهادة في مؤتمر نسوي عقدته شبكة النساء العراقيات في الموصل لم تستطيع تكملة قصة استعبادها حيث كررت القول وهي غارقة في الدموع انهم لم يعتبروننا بشر ولقد كنت دائما اصرخ اننا بشر ارحمونا..

الناجية الايزيدية في ضيافة مؤتمر شبكة نساء العراقيات في الموصل

- <u>عمليات الانتحار</u>

نتيجة حالات الاحباط التي يعاني منها الايزيديون في مخيمات النزوح أو بسبب اوضاعهم المأساوية للذين عادوا الى سنجار، فقد رصدت منظمة حمورابي لحقوق الانسان عدة حالات من الانتحار وفق الاتي:-

1- في اذار 2017 اقدمت الشابة نسرين بركات قاسم الكوركي الى الانتحار شنقا، وتبلغ من العمر اثنان وعشرون سنة وهي من اهالي تل عزير، جنوب سنجار وكانت نازحة في مخيم كيرتو.
2- في اذار 2017 انتحرت السيدة نوفة زوجة الياس رشو الجفري من اهالي قرية كرشيك شمالي سنجار، وكانت نازحة في مخيم خانكي ضمن محافظة دهوك، وقد شنقت نفسها وكان مقربون لها قد اكدوا وجود انهيار نفسي واضح لديها.
3- في 2017/5/12 أقدم المواطن خليل فارس ملحم السموقي على الانتحار، العمر اربعون عاما متزوج وله أربعة ابناء من سكنة قرية دوكري شمالي سنجار، نازح اتخذ مع عائلته من مخيم شاريا مأوى له، وقد وجدت جثته تتدلى من سقف الغرفة.
4- في 2017/5/16 أقدم الشاب اسامة فواز صباح على الانتحار، العمر ثمانية عشر سنة من اهالي قرية يرموك، وقد اطلق النار على نفسه، وتفيد إحدى الروايات ان سبب الانتحار رسوبه في الدراسة.
5- في يوم السبت 2017/5/17 أقدم الشاب حجي ميرزا عبد الله السمرقي على الانتحار، ويبلغ من العمر عشرون سنة، اعزب وهو من سكنة قرية دوكري شمالي سنجار، وكان نازحا في قرية ديرابون التابعة لمحافظة دهوك ، وقد شنق نفسه بحبل تدلى من سقف غرفة في القرية، وكان يعاني من ضغط نفسي شديد حسب روايات مقربين منه بسبب انه بقي وحيدا بعد ان هاجرت أمه وجميع افراد عائلته الى

اوربا هربا من جرائم داعش.

6- أقدمت الشابة الايزيدية (دلال داؤود سعدو كنجي) على الانتحار يوم 2017/7/22 في مخيم الشيخان التابع لقضاء شيخان أحد أقضية محافظة نينوى، الشابة الراحلة من مواليد 1998 وقد أقدمت على

الانتحار من شنق نفسها بواسطة حبل داخل الحمام الساعة الثالثة صباحا، وحسب المعلومات انها تعاني من حالة نفسية نتيجة يأس شديد بسبب الظروف التي مرت عليها وعلى عائلتها بسبب جرائم داعش.

7- أقدمت الشابة الايزيدية (بسي هادي تعلو السموقي) من سكنة شمال سنجار قرية خانصور، والنازحة في محافظة دهوك قضاء سميل قرية قصر ايزدين على الانتحار يوم 2017/9/7 ، الشابة الراحلة من مواليد 1998 وقد أقدمت على الانتحار من شنق نفسها بواسطة حبل في سقف غرفة، وحسب المعلومات انها تعاني من حالة نفسية نتيجة يأس شديد بسبب الظروف التي مرت عليها وعلى عائلتها بسبب جرائم داعش.

حمورابي تبحث حلولا لظاهرة الانتحار في سنجار(شرف الدين) العلاج النفسي للسكان في ظل ظروف خطرة جدا

- <u>الاوضاع في مدينة سنجار</u>

1- تشهد المدينة الكثير من التجاذبات والخصومات السياسية والامنية، وهناك تهديدات طالت عوائل واشخاص بالخطف والاغتيال، أضافة الى ما جرى من اغتيالات التي شكلت هاجسا امنيا شديدا على الاغلبية من السكان العائدين، الامر الذي دفع العديد من العوائل الى مغادرة المدينة مجددا الى جهات مجهولة.

2- تعاني مدينة سنجار من نقص واضح في الخدمات البلدية والطبية، كما تعاني المدينة ايضا من نقص شديد في وصول التيار الكهربائي اذ تبقى احيانا بدون كهرباء ليوم أو يومين أو عدة ايام، مع عدم وجود المياه الصالحة للشرب، وسجلت في المدينة ظهور امراض جلدية ومعوية.

3- هناك تراجع واضح في حالات الزواج والانجاب وصلت معدلاتها الى 75 بالمئة عما كانت عليه قبل غزو داعش لمناطق الايزيديين.

4- افادت معلومات موثقة ان أكثر من (12) ألف مواطن ايزيدي هاجروا الى تركيا بين عامي 2015 و 2016 بانتظار فرص هجرة الى بلدان أخرى.

5- تم ترتيب نجاة اكثر من (1500) مواطنة ومواطن ايزيدي من سجون ومعتقلات داعش بدفع فديات مالية مقابل تهريبهم، وقد التحقوا بعوائلهم فعلا. وحسب مصادر ايزيدية تشير الى أنه هناك اكثر من (3000) شخصا ما زال مختفيا واكثرهم من البنات والنساء .

- الالغام والمتفجرات

1- تعرض منزل رئيس عشيرة الخالتا، تمر سليمان أحمو في قرية (رمبوسي) الى تفجير اثناء دخوله الى منزله في القرية جنوبي سنجار بعد تحريرها من داعش، وقد ادى الحادث الى مصرعه ومصرع ابن عمه سلوان سكان قاسم الذي كان يرافقه اثناء دخولهما الى المنزل الذي تبين انه كان مفخخا.
2- كانت مخاوف شديدة تعطل حركة المواطنين الايزيديين في العودة الى بلداتهم وقراهم خشية الالغام والمتفجرات التي قد تكون داعش قد زرعتها هناك بعد انسحابها منها.

- أوضاع اللاجئين الايزيديين في مخيمات تركيا

يعاني اللاجئين الايزيديين العراقيين من إهمال وعدم متابعة ومراقبة لأوضاعهم من قبل الأمم المتحدة، حيث التهديد الذي يستهدف حياتهم وأمنهم وسلامتهم في ظل الصراعات السياسية والأمنية في المناطق التي تقع فيها تلك المخيمات وخاصة في جنوب شرقي تركيا ، ومن جملة تلك المخاطر :

1- وجود محاولات واضحة لاستغلالهم من قبل الأحزاب السياسية وخصوصاً حزب (البكة كة PKK) لتوريطهم واستخدامهم في نزاعاتهم القائمة مع الحكومة التركية .
2- أغلب المنظمات الإنسانية التي تعمل في تلك المخيمات لديها ولاءات سياسية ، وهي تابعة لأحزاب، وعملها الإنساني مع اللاجئين مقترن بمدى الولاء والتوجه السياسي للاجئين.
3- تناقص أعداد اللاجئين من الايزيديين في تلك المخيمات بشكل واضح وكبير ولجوئهم الى الهجرة الى بلدان اوربية عديدة بسبب سوء المعاملة داخل تلك المخيمات، حيث تناقص عددهم البالغ حوالي 15 الف لاجيء والمسجل لدى مكاتب الامم المتحدة في تركيا الى 2500 لاجيء فقط ، والمتبقي منهم يحتاج الى فرز ملفاتهم ومتابعتها من قبل مكاتب الامم المتحدة.
4- المتبقين من اللاجئين في مخيمات تركيا بحاجة ماسة الى فتح قناة اتصال بينهم وبين مكاتب والأمم المتحدة والقيام بزيارتهم وتفقد ومتابعة ملفاتهم بشكل دوري .

أوضاع الكاكائيين

- الأصل في المعلومات مقابلات مع ناشطين في هذا المكون العراقي عن القرى الكاكائية، وردك، تل اللبن، كزكان، المجيدية، كربلي، وزيارة ميدانية قام بها فريق من منظمة حمورابي لحقوق الانسان الى قريتي كزكان والمجيدية التابعتين الى قضاء الحمدانية محافظة نينوى يوم 2017/6/22.

1- تعاني جميع القرى الكاكائية المحررة من عدم وجود اية خدمات بلدية، كما ان الطرق المعبدة للوصول اليها تعاني من الإهمال وكثرة الحفر.
2- لا يوجد اية خطوط مواصلات بين هذه القرى ومراكز المدن القريبة، اذ يضطر السكان فيها الى المشي على الاقدام مسافات طويلة للوصول الى الطريق العام.

حمورابي وبدعم من منظمة التضامن المسيحي الدولية توزع المساعدات الغذائية للكاكائين في قراهم بعد تحريرها من دواعش

3- تفتقد هذه القرى الى ابسط مراكز صحية، كما انها لم تشهد اية زيارات لفرق طبية متنقلة يمكن ان تقدم خدمات علاجية بين الحين والأخر، وهناك مواطنون ومواطنات مصابون بأمراض مستعصية هم بحاجة الى العلاج.

4- عاد اكثر من 80 بالمئة من سكان هذه القرى الى بيوتهم بعد تحريرها مباشرة، لكن الخوف ما زال يسيطر على السكان هناك، من احتمالات حصول خروقات امنية، كما يسيطر عليهم الخوف من التنقل في أراضيهم الزراعية خشية الألغام التي زرعها الارهابيون هناك، وقد تسببت هذه الألغام حتى الان بمقتل ستة مواطنين كاكائيين من هذه القرى.

5- يشكو اغلب المواطنين هناك في هذه القرى من قلة فرص العمل، كما لم تصل اليها اية جهات حكومية أو منظمات اغاثية إنسانية لتقديم العون، وفي اطار ذلك نالت منظمة حمورابي لحقوق الانسان تقدير وشكر المواطنين في قريتي المجيدية وكزكان فقد وزع فريقها الاغاثي سلات صحية على جميع عوائل القريتين يوم 2017/6/22.

6- تعاني مدارس جميع القرى الخمسة من الإهمال الشديد وهي بحاجة ماسة الى إعادة ترميمها.

7- يلجأ سكان هذه القرى الكاكائية الى (مخاتير) القرية وتدخل الوجهاء لحل المشاكل التي يمكن ان تحصل بين سكانها.

8- تفتقر جميع هذه القرى الى اية معالم ترفيهية أو محطات خدمية حكومية زراعية.

9- نقل مواطنون كاكائيون الى منظمة حمورابي لحقوق الانسان مخاوفهم من تأثيرات سلبية على أوضاعهم في البلدات والقرى التي يسكنونها من جراء نتائج الاستفتاء في الإقليم يوم 25 أيلول 2017، واحتمالات ان تخضع مناطقهم الى خصومات امنية وسياسية سلبية يكون امن الكاكائيين ضحية لهذه الخصومات.

10- خطف يوم الأحد الموافق 2/ نيسان المواطن الكاكائي (ياسر حسين حسن) من منطقة الخازر، ووجد مقتولاً بعد ساعات من نفس اليوم في أحد دور قرية (بدنة كبير) التي تبعد حوالي 4 كم عن مخيم الخازر .

المواطن من مواليد 1972 الموصل، حي العطشانة في الساحل الايسر من الموصل، متزوج ولدية 6 أطفال أكبرهم عمره 14 سنة . وكان يعيش في الموصل مع عائلته طيلة فترة سيطرة داعش عليها، وقد خرج منها بعد تحرير الساحل الايسر متوجهاً هو وعائلته الى قضاء خه بات. وبدأ يعمل سائق أجرة في

سيارته الخاصة نوع هوندا (النترا) بين قضاء خابات ومخيم الخازر، وفي يوم 2- نيسان 2017 بينما كان خارجاً للعمل تم خطفة ووجد مقتولاً بعد البحث عنه في قرية (بدنة كبير) بعد أن سرقت منه سيارته وكل مستمسكاته، أهالي المغدور استلموا الجثة من الطب العدلي .
ويذكر أن أهل المغدور هم بالأصل من قرية كزكان الكاكائية التابعة لقضاء الحمدانية وكان أهله قد هاجرو القرية الى مدينة الموصل للعيش فيها منذ أكثر من 50 سنة وهم من عائلة لديهم (مكانة) مرتبة دينية لدى الكاكائيين، ولم يشر ذوي الضحية الى أي معلومات تفيد بأن السلطات الأمنية توصلت الى خيوط لتقفي أثر المجرمين.

اوضاع الصابئة المندائيون

لا تزال تعيش الاقليات الدينية والقومية العراقية مهمشة على المستوى الامني حيث تطال وبكل سهولة أيادي مختلف الجماعات المسلحة او المجرمين المتخفين وراء ستار تلك الجماعات لتواصل تمييع وجودهم واطفاء تاريخهم في بلاد اجدادهم، حيث لم يبق الا بضع آلاف من الصابئة المندائيين في العراق وتتواصل ممارسة الجرائم باشكالها ضدهم.

فالصابئة المندائيون هم احدى الاقليات العراقية الأصيلة الأكثر تأثرا بالهجرة المدمرة لوجودهم وبالتواصل منذ ٢٠٠٣، حيث تناقص عددهم الى بضع الآف الاشخاص ويمكن وصفهم بجماعة اضمحل وجودها من ارض اجدادها . شاركت حمورابي في عدد من مراسيم التعميد لديهم حيث يمارسونه في وسط نهر دجلة ويعتبرون مياهه مقدسة وملزمين التعميد فيها على خطى اجدادهم. يخسر العراق جزء مهم من صورته الحضارية بفقدان جذوره النهرينية التي فعلا قدسته، مثل المندائيين والكلدان الاشوريين السريان والايزيديين وغيرهم من المكونات التي دفعت ثمن وجودها ما يفوق عددها الفعلي. يدخل التهميش وانعدام المحاسبة الحقيقية للمجرمين ومن يقف وراءهم في خانة الانتهاكات التي يجب الحد منها بدلا من اهمالها او عدم محاسبة جرائم ابادة المكونات بطرق متنوعة .

لذا تحث حمورابي السلطات العراقية للاخذ بالاعتبار هذه الكارثة التي يسببها فقدان الامن والاستهدافات المتواصلة ضد هذا المكون الاصيل وخاصة لانهم مكفرون من قبل مجموعات متطرفة فقد تعرضت اعداد غير قليلة منهم الى القتل خاصة ممن يمارس حرفة صياغة الذهب ما سبب فقدان الثقة بالأجهزة الأمنية واللجوء الى خارج العراق.

المندائيون خلال ممارسة الصلاة وطقوس التعميد في نهر دجلة- الجادرية / بغداد(كامرة حمورابي)

- أضطر عدد من الصابئة المندائيين الساكنين في منطقة الحسينية شمالي شرقي بغداد على ترك منازلهم ومحلاتهم في المنطقة، بعد ان تلقوا تهديدات بالقتل على اثر ابلاغهم ان اربعة محلات صاغة تعود لهم تعرضت الى السرقة في 2016/5/20 وما تبع ذلك من اجراءات امنية ادت الى القاء القبض على متهم في القضية، وقد توفى داخل مركز الشرطة، فاعتبر اهله ان المتسببين في وفاته أصحاب الشكوى من الصاغة المندائيين، وهكذا تواصلت التهديدات ضدهم وحاول البعض بابتزازهم بدفع اموال طائلة بذريعة الفصل العشائري، وهو الوضع الذي دفعهم الى ترك دورهم ومحلاتهم واللجوء الى مناطق اخرى.
- داهمت قوة من الشرطة محل صياغة المواطن المندائي باسم عجيب عبود والقت القبض عليه بتهمة قتل، على خلفية ان ابن خاله قام بشراء جهاز تلفون نوع ايفون مستعمل من أمرأة صابئية كانت الاخيرة قد اشترته من امرأة عراقية مسلمة تعرضت للقتل فيما بعد، وان اعتقال السيد باسم عجيب جاء على ضوء اتصالاته بأبن خاله بعد مراقبة جهاز التلفون ، وتبين من حيثيات هذه القضية انها عملية نصب وابتزاز خاصة في غياب الادلة التي تدين المتهمين، وان صاحب الشكوى طلب مئتي مليون دينار لسحب الدعوة مقابل اطلاق سراح المتهم ، وبعد مراجعات وتدقيقات واسعة تبين ان الدعوة كيدية في مجملها وهدفها الحصول على المال بهذه الطريقة الخسيسة، وقد امضى المواطن باسم بالسجن بحدود خمسة اشهر بتهمة قضية باطلة من الاساس وهي في مجملها تهمة كيدية مع العلم ان باسم عضو مؤثر في مؤسسات صابئية مندائية ونائب رئيس جمعية يردنا الخيرية وعضو تحالف الاقليات العراقية وناشط مدني لتعزيز حقوق الاقليات، وقد تابعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان الموضوع واجرت العديد من الاتصالات الميدانية من اجل رفع الغبن والانتهاك الذي اصاب هذا المواطن.
- بتاريخ 2017/6/2 تعرض محل صياغة ذهب يعود لمواطن مندائي للسرقة في منطقة حي الشرطة الرابعة، مع العلم أن المحل هو من بين عشرة محلات تعود تسعة منها لمواطنين غير صابئيين، وان اللصوص استهدفوا فقط المحل الذي يعود للصابئة. ويستنتج من هذا استهداف الممنهج ضد ابناء الاقليات الاصيلة العراقية التي منذ فترة طويلة آمنوا و تبنوا سلطة القانون، مهمشين النفوذ العشائري في محاولة لبث روح المواطنة والمساواة امام القانون. يبدو ان الازدواجية في النفسية العراقية متاصلة في الارث الثقافي للدولة المعاصرة التي غالبا ما ظهرت ضعيفة غير قادرة على بسط سلطة القانون، ما يجبرها الى العودة الى الخلط بين هذه الاخيرة والانماط القديمة منها العشائرية التي بطابعها غالبا ما تستغل المواطنين

وتكبدهم خسائر اقتصادية جمة بحل النزاعات مقابل اموال باهضة او استخدام النساء وتبادلهن كوسيلة اقتصادية مقابل ما يسمونه "بالمصالحة" او حل النزاع بالطرق العشائرية. نطالب هذه المكونات المجتمعية المهمة ان تبادر الى تعديلات واقعية في انماطها البدائية جدا لتتوجه الى القانون كالوسيلة المثلى في الحفاظ على حقوق المواطنين بالرغم من انهم يمكنهم ان يكونوا ادوات مجتمعية ايجابية في تعزيز روح اللحمة الاجتماعية بمجرد استخدام الحكم التي كسبوها من الحياة وادوارهم في التوسط لاجل التماسك الاجتماعي المهم وليس ان يساقوا فوق القانون ما يعرض وبشكل مؤبد السلم المجتمعي الى الزعزعة بين الذين لهم النفوذ العشائرية والذين لم يبقى لهم هذا النفوذ ما يودي بهذه المجموعة الاخيرة الى الاندثار.

الأوضاع في الموصل

- الأصل في المعلومات مقابلات مع مواطنين من الموصل / الجانب الشرقي وزيارات وتقديم الاغاثة الى الجانب الأيمن (الغربي) في 2017/5/29 و 2017/6/21 وجولة في حي الموصل الجديدة واجراء مقابلات مع السكان هناك.
- تعيش مدينة الموصل متغيرات متلاحقة على الصعيد الأمني العام، فبالنسبة الى الجانب الشرقي بدأت الأوضاع تعود تدريجيا الى طبيعتها الاعتيادية، لكن ذلك لم يؤدي الى انحسار طابع الخوف والحذر واحتمالات حصول خروقات امنية خاصة مع سقوط قذائف هاون على اغلب الاحياء بين الحين والأخر. كما ان بشاعة جرائم داعش مسحت كل ما يدل على أصالة الموصل وعراقتها، ليس فقط ما يمت الى كونها تحتضن كل الحواضر والمدن الآشورية القديمة، بل ان جرائهم طالت منارة الحدباء التي تعد رمزا من رموز الموصل الذي يعتز به جميع أهل الموصل، واكثر من هذا لم يكن لهم رأفة أو رحمة بأهل الموصل الذين أرتضوا حكمهم طيلة ثلاث سنوات، فقد تركوهم جياعا وعطشى، وهذا ما دعا منظمة حمورابي لتبني مشروع أغاثتهم بالماء والغذاء مع أولى بوادر التحرير في الساحل الأيمن والأيسر.

جرائم الذبح الداعشي طالت منارة الحدباء التاريخية التي تمثل المنارة البارزة في الموصل (كاميرة حمورابي)

حمورابي تغيث المناطق المحررة بتزويدهم بالماء للشرب في أخطر الظروف والاطفال متلهفين للجوكليت!

- يؤكد سكان من الموصل ان وجود خلايا نائمة في المدينة بعد تحريرها امر قائم، عدد من الشباب الموصلي الذين التقاهم الفريق الاغاثي التابع لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان يومي 2017/5/29 و 2017/6/21 والذين تطوعوا مع فريق المنظمة لتوزيع المساعدات الاغاثية قدروا نسبة المنتظمين مع داعش في الاحياء المحررة بـ 10 بالمئة.
- خلال الجولة التي قامت بها منظمة حمورابي لحقوق الانسان في حي الموصل الجديدة يوم 2017/6/21 الذي لا يبعدعن خطوط التماس مع فلول الإرهابيين في حي الموصل القديمة سوى كيلومترين اثنين، لم نجد أي شعار او شعارات إعلامية تندد بجرائم داعش، مع العلم ان المجموعة الشبابية التي التقتها حمورابي قالوا ان التحرك الإعلامي الميداني لمواجهة مخلفات داعش تحتاج الى دعم هم يفتقدونه.
- لاحظ فريق منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان الأغلبية العظمى من النساء والفتيات اللواتي تجمعن للحصول على المساعدات الاغاثية التي قدمتها منظمة حمورابي لحقوق الانسان كن منقبات على وفق الذي فرضه مسلحي داعش. ولغرض تحقيق العدالة في التوزيع أمرت رئيسة حمورابي من على سيارة الحمل النساء المنقبات والمخمرات برفع الغطاء عن وجوههن كون هذه الظاهرة ليست عراقية ولا موصللية ولان الموصل قمة الحضارة ولا يحلو عليها تبني الزي القندهاري!! وبكل سرعة وابتسامة استجابت النسوة!

حمورابي توزع الماء لاهالي الموصل خلال ايام التحرير الجزئي في الساحل الايمن تحت هاونات داعش

- خلال المقابلات التي أجريناها في الجانب الأيمن من الموصل اشتكى جميع الأشخاص من البطالة التي تصل الى معدلات عالية تتجاوز 50 بالمئة في صفوف الشباب، والبعض اشتكى من فقدانه لوظائف كانوا يشغلونها حكوميا.
- اشتكى اغلب المواطنين الذين التقيناهم من كثرة النفايات والانقاض المتروكة في الشوارع وبعض الساحات، مؤكدين عدم وجود إجراءات بلدية حاسمة بشان نظافة الاحياء المحررة.
- اقترح عدد من الشباب استخدام منظومات البث الصوتي في الجوامع ضمن فترات محددة للتنديد بجرائم داعش، وحث المواطنين هناك على مواجهة هذا الفكر الظلامي، شباب اخرون قالوا ان اغلب رجال الدين لا يقومون بواجباتهم الدينية على الوجه الصحيح في التصدي لهذا الضخ "الديني" الظلامي الذي تروج له داعش.
- لا يوجد في حي الموصل الجديدة الذي زرناه أي اثر مسيحي أو شبكي أو كاكائي أو ايزيدي، وبيوت هؤلاء المواطنين من الأقليات اما مهدمة او منهوبة او محترقة، وفي هذا السياق أيضا ان دير الام للراهبات الدومنيكيات للقديسة كاترينة السيانية الذي أستخدم كموقع لتفخيخ العجلات من قبل داعش والذي كان يحتل مساحة واسعة من الحي قد تعرض للقصف والتدمير الشامل. كذلك في حي النور دمرت بالكامل الكنيسة الارمنية كما مبين في الصورة ادناه .

كنيسة الارمن مدمرة بالكامل في الموصل

- أفاد مصدر من داخل الموصل لمنظمة حمورابي لحقوق الإنسان بما يلي :-

أ- حصول مجزرة لأهالي قرية (شيخ محمد) التابعة لقضاء تلكيف في الجانب الايسر من الموصل على ايدي الدواعش . حيث قام الطيران الجوي الحربي بقصف الحي المذكور يوم الاثنين 6- أذار/2017 ، مما إضطر سكان القرية الى ترك دورهم المدمرة جراء التهديدات والهرب، حيث تم متابعة الهاربين من الاهالي باتجاه مدينة تلكيف واعدامهم، حيث تم قتل العديد منهم والبعض ذبح نحراً من قبل الدواعش . وهذه بعض أسماء من تم تصفيتهم وإعدامهم من قبل داعش يوم 2017/2/6.

1- زياد مشهل محسن ، تولد 1962 .
2- نايف مشهل محسن ، تولد 1993 .
3- مصطفى زياد مشهل محسن ، تولد 2002 .
4- ذنون فرحان طه ، تولد 1996 .
5- محمد عبد العزيز مشهل ، تولد 1997 .

ب- قيام إحدى الطائرات المقاتلة صباح يوم الخميس الموافق 23-أذار/2017 بقصف أحد الصهاريج (تانكر) المفخخ، والموضوع في منطقة الموصل الجديدة بين الاحياء السكنية في المنطقة المحصورة مابين دورة موصل الجديدة وجامع فتحي العلي والتي هي خط الصد في القتال الدائر مابين القوات العراقية وعصابات داعش الارهابية، وبعد إستهداف الصهريج المفخخ وإنفجاره كانت النتائج على الارض كارثية، حيث تسبب بتدمير ما يقارب (49) دار وقتل وجرح من كان فيهم من الاهالي.
وذكر المصدر لحمورابي بأن عدد الجثث التي استخرجت من بين ركام الدور الى عصر يوم 23 اذار 2017، بلغ 250 جثة لرجل وإمرأة وطفل، وتوقعت المصادر أن يصل عدد الضحايا الى 500 شخص بعد الانتهاء من انتشال المتواجدين تحت الانقاض.

ج- أفاد مصدر لمنظمة حمورابي بأن قصف عصابات داعش يوم الجمعة 2017/3/24 بالهاونات على حي وادي حجر بالجانب الايمن من الموصل، تسبب بمقتل 17 مدنياً بين رجل وإمراة وطفل كانوا متجمعين لاستلام المساعدات الانسانية .

د- أفاد مصدر لحمورابي أن (50) عائلة خرجت من حي الصحة والاصلاح الزراعي ليل الخميس الموافق 2017/3/23 ،وفي ساعات الفجر من صباح اليوم الجمعة الموافق 2017/3/24 وصلت هذه العوائل الهاربة الى بوابة الشام هاربة من داعش ومن قصف القوات العراقية، ولكن تم اكتشاف أمرهم من قبل عصابات الإرهابيين، حيث بدأ الرمي باتجاههم من الدواعش مما أدى ذلك الى سقوط العديد منهم قتلى والبقية منهم هربت محتمية في المنطقة نفسها.

ذ- أفاد مصدر لحمورابي ، بأن داعش أصدرت فتوى بجمع العوائل من الاحياء غير المحررة وهي (الميدان، رأس الكور، المياسة ، السرجخانة، المشاهدة ، الخزرج ، الساعة ، باب الجديد ، ورأس الجادة) وبأخذهم بإتجاه خط الصد في حي العكيدات الذي تدور فيه المعارك كدروع بشرية على ان توضع كل (20-30) عائلة في دار واحدة ومن ثم يرتقي أحد قناصي داعش إلى أعلى الدار ليبدأ عمليات القنص ضد القوات العراقية ، وحين استهدافه من قبل الطيران العراق والدولي تقوم هذه الطائرات بضربه لتحدث كارثة بعد ذلك بمقتل المدنيين المحجوزين في الدار تلك .

وهذا ما حصل يوم الخميس الموافق 2017/3/23 في الموصل الجديدة وقبلها في باقي الأحياء.

هـ- أفاد مصدر لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان من داخل الموصل أن حوالي (125) شخص بينهم رجال ونساء وأطفال لقوا حتفهم في حي الاقتصادين على يد داعش رمياً بالرصاص منذ صباح يوم الجمعة 2017/3/24 والى عصر السبت 2017/3/25 في حي الاقتصاديين المجاور لحي 17 تموز في الساحل الأيمن من الموصل. المصدر أكد أن هؤلاء كانوا يرومون الهرب باتجاه القوات العراقية للتخلص من داعش.

كما أكد المصدر أن عدد القتلى من المدنيين على يد داعش وإثر العمليات العسكرية في الساحل الأيمن قد وصل بحسب الأهالي من ذوي الضحايا والمسجلين لدى مراكز النزوح الى (3867) قتيل، وأن بعض الجثث لم يبق منها إلا الشيء القليل . وأن عدد الوحدات السكنية مع المحال التجارية التي دمرت في الساحل الأيمن منذ بدأ العمليات العسكرية ولحد نشر هذه المعلومات تجاوزت (10,000) وحدة .

المصدر أكد العثور على قائمة بأسماء (27) شخص يوم 2017/3/24 كانوا محتجزين في سرداب أحد الدور حيث انهم ضحايا مجزرة حي الموصل الجديدة، والذي كان يتوقع حدوث المجزرة فيهم، لذلك قام بكتابة أسماء الموجودين في السرداب وهم عائلة (الحاج ثامر عبدالله مع بناته أولاده واحفاده وعائلة زوجة كريم جاسم السالم) .

و- أفادت مصادر لمنظمة حمورابي بأن تنظيم داعش الارهابي ارتكب يومي(3-4) نيسان2017 مجزرة جديدة في الجانب الايمن من الموصل، وذلك بقتل أكثر من (120) مواطن كانوا يحاولون الهرب والخروج بإتجاه القوات الحكومية، حيث تمكنت عناصر داعش الارهابية من القبض على هؤلاء المواطنين وتم قتلهم ذبحاً في حمام العافية، وأضافت تلك المصادر بأنه شوهدت سيارات حمل تقوم بنقل الجثث الى مقبرة بالقرب من الجسر الخامس من الموصل حيث دفنو كل 2-3 شخص في قبر واحد.

ل- أفاد مصدر لحمورابي ظهر يوم الاحد الموافق 2017/3/26، بأن داعش كانت قد احتجزت عوائل وأفراد مدنيين في منطقة السرجخانة واستخدمتهم كدروع بشرية، كما أفاد نفس المصدر بأن مسبيات أيزيديات كن محجوزات في عدد من الدور تعود للمسيحيين في حي الميدان وسوق النجارين في الساحل الايمن من الموصل.

ك- كما افادت مصادرنا من داخل الموصل ضمن المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش يوم 18 نيسان 2017 عن انتهاكات فظة جرت وفيما يلي أهمها:

1- في دار المسنين في الموصل الذي كان يديره الداعشي ((محمد بطاطه)) الملقب ابو حسين، قامت داعش بإجبار المسنين المسيحيين التحول الى الاسلام وبعدها قامت بإجراء عملية ختان لهم بعمليات جراحية، ومن ثم إجبارهم على الصلاة. وكان ما يعطى لهم من الاكل والزاد لايسد رمقهم، كما منعوا من كان يتبرع لهذا الدار من التبرع له.

اما دار الايتام الخاص بالبنات فكانت المديرة تخفي البنات الكبار(البالغات منهن) حتى لا يشاهدهن عناصر داعش خشية من قيامهم بالزواج منهم قسرا، وقد حصل ذلك لعدد منهن.

أما دار الأيتام الخاص بالأولاد فتم تجنيدهم وتدريبهم داخل الدار ثم نقلهم إلى المعسكرات حيث كان عددهم أكثر من 100 يتيم ، وقبل تحرير الجانب الايسر قد أصبح عددهم (13) يتيم فقط .

2- أكد المصدر أن من اهم مجرمي داعش في منطقة " البوسيف " هو أرشد احمد صالح و حسن عليوي اسماعيل ومحمود صليوه، ويضيف المصدر ان المجرم أرشد احمد وقف على مقبرة القريه وقال متباهياً ،

إن "أغلب اصحاب هذه القبور انا من نحرهم وقتلهم"، ويقدر المصدر ان العدد يقارب (90) شخص/ أما المجرم حسن عليوي فقد قام بقتل المدعو مهند عبدالله سوادي، كما قام الداعشي محمود صليوه في صيف 2016 بقتل اكثر من شخص من عائله أل دنو منهم (حسان وصالح أل دنو) وكذلك قتل العقيد حازم عليوي في شهر نيسان 2015، كما ان المواطن فراس احمد حسين قتل ذبحا من قبل الداعشي احمد صالح المذكور اعلاه في الشهر الاول من عام 2015 وكذلك قام بقتل موظف الهلال الاحمر خالد عبدالرزاق سليمان في كانون الثاني 2016 ، وقتل المواطن محمد علي جدوع في صيف 20.16 ، واشار المصدر مؤكدا ان الداعشي احمد شهاب نايف يفتي ويحث الشباب على الجهاد وهو الذي جند وخرب عقول الشباب في الموصل .

3- أفاد مواطنون من سكان الموصل أن الدواعش قاموا بعدد من الأعمال الإجرامية في المناطق التالية، ففي الجوسق تم اعدام المواطن فراس مؤيد عبدالله بتاريخ 2 /9 / 2016 بتهمه التخابر/ كما تم إحراق دار المدعو ابو هيثم ضابط بالجيش السابق بتاريخ 27 /2 2017 وقتل المدعو محمد عبد الجبار في كانون الاول 2015 وقتلت الشرطيه منى/ام احمد بتاريخ 2016/1/3 وكذلك قتل صلاح الجبوري ابو عبله في كانون الثاني 2017 ، وقد اشارت المصادر ذاتها الى قصة المواطنين محمد ومعن موفق الشقيقان المنتسبان الى الشرطة، الذين طاردتهم عناصر داعش مما اضطرهما الى الهرب والسكن خفية في حي موصل الجديدة، لكن لسوء حظهما تم قصف الدار الذي كان يسكناه نتيجة تبادل النيران بين القوات العراقية وداعش على اثر ذلك توفيا في اذار 2017 مع اكثر من (30) شخص من اقاربهم. وقد شخصت المصادر عدد من عناصر داعش الذين كانوا يقومون بسرقة الدور في الحي المذكور وهم كل من (عزيز يوسف وعبدالله يوسف وعدنان مال الله حيث قاموا بسرقة بيوت المنطقه باسم دولتهم) .

4- أكدت مصادر حمورابي ان من الجرائم البشعة الاخرى التي قامت بها داعش هو ما ارتكبته بعائلة العميد المتقاعد والمرشح ((عبد الكريم هلال ذنون)) حيث تم اعتقاله وقتله في رمضان 2014 وكذلك قامت بقتل ولده أحمد عبدالكريم هلال في تشرين 2014 لانه منتسب الى الاجهزة الامنية ، وكذلك قامت بقتل زوجة العميد مرادي فاضل علي حسين في 2016/1/3 ، وقتل شقيق العميد بدر هلال ذنون لانه عسكري وقتل ابنه محمد بدر في 17 /2 / 2015.

5- في منطقة وادي حجر قام الدواعش بحرق جميع السيارات المدنية وقام المجرم الشيشاني بقتل الشاب (حسن مزهر الجواري) مع خمسة من جيرانه لانهم حاولوا الهرب في شباط 2017 ، وكذلك قتل الاطفال محمد ماجد وابن خالته الذين لم يتجاوزا الحادية عشر سنة من العمر في كانون الثاني 2017 وكذلك تفجير منزل المواطن (علاء الدين محمد عبدالله) بالكامل بعدما اخرجوه منه في 3/15 /2017.

6- في منطقه النبي شيت قتلت داعش يوم 2017/3/7 المواطن جمال بطة بتهمة التخابر، وكذلك قتل الأخوين سعد وصفوان الاحمر، الاول لكونه يحمل سيم كارت في جيبه، والثاني عنده موبايل عاطل في اذار 2017 ، كما تم قتل المواطن طارق مال الله عبدالله برمانة حرارية عند محاولة الهروب من المنطقة في 2017/3/20 وقتل الشرطي احمد فاضل محمد في خريف 2014 وقتل اخوه قبل احتلال الموصل واسمه يوسف كما تم قتل الاخوين احمد ومحمود عبد الغني في شتاء 2015 وسقوط هاون على دار والدهم الذي توفى على اثر ذلك في شباط 2017 وتم قتل الاخوين فارس وماهر قاسم يحيى لانهم شرطه، كما تم ذبح الشاب نحرا بالسيف (ميزر محمود) لانه كفر بالله، كما قامت داعش بقتل العميد الطيار والمرشح فيصل حبو سرحان .

- المقابر الجماعية والمفقودين :

لا تزال معاناة العوائل التي فقدت ابناءها وبناتها تئن من الألم خاصة ان حمورابي تشير الى أن أكثر من (63) مقبرة جماعية تم اكتشافها في منطقة سنجار بعد تحريرها، وهناك العشرات من المقابر الجماعية في الموصل، حيث بين فترة وأخرى يتم اكتشاف مقبرة جماعية، لكن التعامل مع هذا الملف لم يرتق الى المهنية حيث الكثير من هذه المقابر هي متروكة وغير مسيجة ومعرضة للعبث، وليست هناك جهة حكومية محددة للتعامل مع هذا الموضوع، كما ان العوائل التي فقدت أحد اعضائها أو اكثر تعاني من عدم وجود هيئة حكومية موحدة معنية بالمفقودين لها برنامج واضح ويتعامل بشكل علمي مع هذا الموضوع كأجراء فحوصات الـ DNA لأهالي المفقودين واخذ عينات من المقابر الجماعية، بالاضافة الى نقص في الخبرات.

وان المعاناة تكمن عندما يكون المفقود هو المعيل للعائلة وعدم قدرة العائلة الى التصرف بأمواله وممتلكاته لأنه يتحول الى حساب القاصرين الى ان يتم تثبيت وفاته أو التأكد من أنه ليس على قيد الحياة، وأن هذه العملية الطويلة من المراجعات والمعاملات الحكومية تشكل عبئا على العائلة، خاصة في ظل عدم وجود جهة موحدة معنية بهذا الملف.

انتهاكات ضد الناشطين المدنيين

- أختطف سبعة ناشطين مدنيين في الاحتجاجات السلمية، ومن بينهم طلاب، من داخل شقة سكنية، وسط العاصمة العراقية بغداد، على يد مسلحين مجهولين فجر يوم الاثنين 8 أيار/2017، وتناقل ناشطون عراقيون أسماء وصور الناشطين والطلاب المختطفين الذين تعرضوا لاختطاف جماعي من قبل مسلحين اقتحموا شقة في منطقة البتاوين وسط بغداد، واقتادوهم إلى جهة مجهولة.

وأسمائهم هي: (احمد نعيم رويعي، حيدر ناشي حسن، علي حسين شناوة، سامر عامر موسى، عبد الله لطيف فرج، زيد يحيى وحمزة).

وندد الناشطون في صفحاتهم على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، بعملية الاختطاف هذه مطالبين الجهات الرسمية الإسراع بكشف مصيرهم ومحاكمة الخاطفين. وهي ليست عملية الاختطاف الأولى التي يشهدها العراق، بحق الناشطين في المجال المدني والتظاهرات، وكذلك الصحافة، على يد مسلحين مجهولين، ضمن العنف الدائر في البلاد إثر الإرهاب وانتشار السلاح خارج نطاق الدولة.

هذا وقد جرى إطلاق سراح المختطفين يوم 10 أيار 2017 على وفق تصريحات صادرة عن وزارة الداخلية لوسائل الاعلام والتي افادت ان وزير الداخلية السيد قاسم الاعرجي أشرف شخصيا على عملية الافراج عن المختطفين، واكدت تلك المصادر بأن وزارة الداخلية لم تفصح عن هوية الخاطفين وعن مضمون والية تحرير المختطفين.

انتهاكات تطال اعلاميين

- تابعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان باهتمام تضامني لمناصرة عدد من الصحفيين المكلفين بتغطية سير المعارك في مواجهة الارهاب، فقد ناشد ناطق مخول باسم المنظمة القوات المسلحة العراقية بأهمية ضمان وسائل السلامة بعد ان تلقت معلومات تفيد بتعرض الفريق الصحفي لقناة الموقف الفضائية المتمثل بالمراسل (أمير غازي)، ومصوره (امير الكرادي)، لإصابات جسدية ضمن عمليات تحرير ناحية القيروان بساحل الموصل الايمن صباح يوم 2017/5/14 ، وكان امير غازي قد قال، ان عبوة كانت مزروعة على الطريق

استهدفت سيارة العمل الخاصة بهم، ما أسفر عن تعرض ساقه الى اصابة متوسطة، إضافة الى تعرض المصور أمير الكرادي لإصابة بالغة في يده، وتم نقلهما لمستشفى القيارة لتلقي العلاج.

من جهة أخرى نجا مراسل قناة الفرات الفضائية (رياض العكيلي)، في محافظة واسط من الموت إثر انفجار لغم ارضي عندما كان يرافق قوات متخصصة برفع الألغام في منطقة زرباطية.

- أكد الإعلامي قيصر الوائلي احد العاملين في قناة أسيا الفضائية انه تلقى تهديدات لإبعاده عن وظيفته خلال شهر ابريل من عام 2017 ، وكانت عدة منظمات حقوقية قد انضمت الى الحملة الخاصة بمناصرة الصحفي الوائلي لعدالة قضيته، ومن بين تلك المنظمات التي حذرت من استخدام الترهيب والتخويف لإسكات الأصوات الإعلامية الحرة منظمة حمورابي لحقوق الانسان، وأضاف ناطق مخول باسمها ان ما يجري من تهديدات للإعلامي العراقي في قناة اسيا الفضائية هو ضغوط مفضوحة لمنعه من مواصلة نشره لقضايا فساد في محافظة الديوانية.

انتهاكات أخرى

- أفاد مصدر مطلع لحمورابي بتعرض المواطن عباس فاضل سعيد جبو الى الضرب والإهانة على أيدي مسلحين من الأمن الوطني في مركز قضاء الحمدانية يوم 2017/3/13 ، واستخدموا عبارات نابية مهينة على أنه يعمل لصالح حكومة أقليم كوردستان- العراق، يشار الى ان المواطن عباس هو مختار في مركز القضاء وصاحب كشك استنساخ وهذه هي المرة الأولى التي يتعرض لمثل هذا التعذيب الجسدي والنفسي.
- اشتكى عدد من سائقي السيارات التي تحمل لوحات محافظة نينوى واكثرهم من النازحين من مناطق الموصل من الايزيديين والمسيحيين والشبك وخاصة العرب السواح وغيرهم، خلال شهري ايار وحزيران من تعرضهم الى ضغوطات واهانات على ايدي نقاط التفتيش وشرطة المرور في اربيل ودهوك، كما اشتكى عدد آخر من سائقي السيارات الذين يحملون إجازات سوق صادرة من بغداد الى عدم الاعتراف أو الاخذ بها ومحاسبة حامليها في بعض نقاط التفتيش المرورية.
- تلقت منظمة حمورابي لحقوق الانسان مع بداية شهر تموز شكاوى عديدة من مواطنين ايزيديين تفيد بتعرض عوائلهم الى التهديد والطرد من مخيمات النازحين في محافظة دهوك بذريعة انتماء افراد من هذه العوائل الى الحشد الشعبي، وجاء في المعلومات ان هذه الانتهاكات طالت عوائل المواطنين (خ.ح.م) و(ن.ج) و(ش.س.ف.ب) و(م.ش.س)، وجرت عملية الطرد والإهانات على ايدي الاسايش الذين توعدوا تلك العوائل بتهديدات طالبين منهم الضغط على الملتحقين بالحشد الشعبي الى الانسحاب منه .
- تلقت منظمة حمورابي لحقوق الانسان يوم 2017/7/22 تقريرا ميدانيا يؤكد قيام مجموعة مسلحة تنتمي الى المليشيات دون تحديد الاسم بخطف ثلاثة اشخاص من بيت المواطن (خضير كسار الجنابي) في منطقة " الدايرة " في حزام بغداد الجنوبي، وتم قتلهم وقد القى القبض على بعض الجناة على ايدي القوة العسكرية الحكومية، واحيل المقبوض عليهم الى العاصمة بغداد ، وعلى اثر هذا الاجراء حاولت مجموعة الضغط على عائلة المجني عليهم بهدف التنازل لكنها رفضت كل هذا الضغط، وفي تطور لاحق لهذا الحدث اقدمت مجموعة من المليشيات على خطف الشيخ قاسم مهدي الجنابي مع اولاده وابناء شقيقه وقد بلغ عدد المواطنين الذين تم اختطافهم (13) شخصا وقد جرى الاختطاف من دار الشيخ قاسم في منطقة المشروع قرية " المويلحة " المجاورة الى قرية " الدايرة "، وقد جرت المساومة على اطلاق سراح المختطفين مقابل التنازل

عن حقهم لصالح الجناة، وهكذا اضطرت عائلة المجني عليهم الى التنازل حفاظا على ارواح المواطنين الذين تم اختطافهم اذ تم الافراج عنهم.

- أشارت معلومات وردت الى منظمة حمورابي لحقوق الانسان بتاريخ 2017/7/11 الى ان بعض مناطق محافظة بابل وحزام بغداد الجنوبي شهدت اعمال خطف وتهجير وفي بعض الاحيان الى القتل، وجاء في المعلومات ان مليشيات مسلحة شمالي بابل وبالتحديد في قضاء المسيب ارتكبت اعمال خطف وتهجير ضد عوائل ، وذلك في الحي العسكري ومنطقة البهبهاني في القضاء المذكور بذريعة انتمائهم الى داعش.

الانتهاكات القانونية " *البلاغات* "

- بلاغ لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان بمناسبة الذكرى السابعة لمجزرة كنيسة سيدة النجاة في قلب بغداد يوم 2010/10/31

مرت علينا في الحادي والثلاثين من تشرين الاول عام 2017 الذكرى السابعة للمجزرة الأثيمة، التي كانت ابادة جماعية للمسيحيين بكل ما تعنيه الكلمة والتي أدت الى استشهاد 54 شهيدا بين طفل وأمرأة ورجل وهم في وسط صلاة الاحد في الكرادة المعتبرة من اكثر المناطق أمنا في بغداد حيث استهدفت عملية ارهابية تكفيرية كنيسة سيدة النجاة وروادها المؤمنين يوم 2010/10/31 كما بين الشهداء وعلى راس قائمة الشهداء كاهنان من الجيل الشاب فيما أصيب آخر بجروح عميقة لا يزال هو تحت العلاج بالاضافة الى تدمير لمعالم الكنيسة.

حمورابي وسط مظاهرة في وسط بغداد لاجل شهداء سيدة النجاة (من الارشيف)

ان استذكارنا لهذا العمل الاجرامي وما حصل من دلالات للخسة والتخلف والحقد والنزعة الظلامية لا بد ان يضعنا أمام حقيقة أنه لم يستهدف المواطنين المسيحيين العراقيين وصروحهم الكنيسية فحسب ، وانما يستهدف العراق بجميع مكوناته وصروحه الدينية المتنوعة وهو يندرج ضمن قائمة الاهداف التي تريد افراغ البلاد من غنى تنوعه الديني وهوياته الحضارية التي تميزه واثره الايماني العظيم. وقد تكررت هذه الجريمة بنسخ اخرى من خلال استهداف كنائس واديرة ومعابد مسيحية وايزيدية وغيرها، ومن ذلك ما حصل خلال الاجتياح الارهابي الداعشي لمحافظة نينوى وشواهد ذلك في الموصل ومدن وبلدات وقرى سهل نينوى وسنجار وتلعفر. ولا يخفى امر الاخفاق السياسي والامني الذي ادى بالعراق الى هذه الحالة من الجرائم الدموية المتواصلة. ونوع من الاستهدافات الممهنجة بدت مؤكدة حيث يوم قبل حصول الجريمة في سيدة النجاة كانت قد ازيلت السواتر الكونكريتية من مداخلها ما سهل امر تسلل المجرمين في الكنيسة وارهقوا دماء الكهنة والمصلين بينما كانوا يدعون بالسلام والامان للبلد...

حمورابي تقود مظاهرة أمام كنيسة سيدة النجاة في بغداد (من الارشيف)

اننا اذ نعيش آلام واحزان تلك الجريمة النكرة فأن ما جرى لم يطفئ نور واشراقات سيدة النجاة، ولم يستطع أن يكرس الخوف والهلع في النفوس على الرغم من بشاعة المجزرة، واذا كان لنا من مواجهة استذكارية لها فأنها رباطة الجأش والصمود بوجه الطغاة الارهابيين هو العنوان الاسمى الميداني الذي يجب أن يسود.

- دعا ناطق مخول باسم منظمة حمورابي لحقوق الانسان وزارة التربية في الحكومة الاتحادية الى اعطاء اولويات خاصة للمدارس في المناطق المحررة والمناطق الريفية نظرا لحجم الضرر والاهمال الذي تعاني منه.

وأضاف في تصريح لمندوب شبكة نركال الاخبارية بمناسبة العام الدراسي الجديد (2017-2018) أن وضع هذه المدارس بحاجة ماسة الى معالجات عاجلة في نقص الخدمات الصحية بما في ذلك النقص في توفير المياه الصالحة للشرب، وكذلك النقص في مرافق الصرف الصحي وان اكثر ما يمكن تشخيصه هناك الى المدارس القديمة التي تحتاج الى صيانة واعادة ترميم وضياع القرار بشان ذلك بين كتابنا وكتابكم وتبادل الاتهامات في محاولات للتنصل عن المسؤولية.
الناطق المخول بأسم منظمة حمورابي لحقوق الانسان أضاف ان الوضع الدراسي الان في تلك المناطق يتطلب تأليف غرف عمليات على صعيد كل مديرية تربية من اجل الاصلاح العاجل مناشدا الهيئات التعليمية والادارات في المدارس بالتخلي عن العمل الروتيني التقليدي والتحرك بأتجاه اداري وتربوي والضغط على مجالس المحافظات بهذا الاتجاه.
كما ناشد الناطق المخول باسم المنظمة المنظمات الانسانية والحقوقية لاعطاء اولويات في نشاطاتها للتوجه الى المدارس وتقديم الاغاثات اللازمة، مشيرا الى ان منظمة حمورابي لحقوق الانسان أعطت في نشاطاتها لهذه الاولويات المزيد من الاهتمام في اصلاح منظومات مياه الشرب في عدد من ابنية المدارس في سهل نينوى ، وكذلك في توفير بعض المستلزمات الدراسية بل ودفع اجور محاضرين في المدارس التي استحدثت بمخيمات اللجوء وكذلك النشاطات الترميمية.

- بلاغ لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان بشأن محاولة تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم188 لسنة ١٩٥٩

في الوقت الذي يتطلع فيه العراقيون الى ما يعزز القيم المدنية المعاصرة ويديم زخم التحضر القائم على المساواة والعدل والمنهج الانساني، اذ بدأ العراقيون يلملمون بوادر نقلة نوعية في ظل الانتصارات الوطنية على الارهاب الداعشي، نقول في هذا الوقت بالذات شهد مجلس النواب خطوة مؤلمة تهدف الى تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة ١٩٥٩ لتطويعه مع المادة (2) فقرة (أ) من الدستور " لا يجوز سن قانون يتعارض

وثوابت الاسلام " وبالتناقض مع المادة ذاتها (ب) التي تنص على أنه لا يجوز سن قانون يتناقض مع مبادئ الديمقراطية.

أن منظمة حمورابي لحقوق الانسان اذ تشير الى اصرار البرلمان تبني هذا التعديل في اكثر مواده، فأنه يمثل مسعا جائرا لتأويل النص الأسلامي بما يرضي النزعات الذكورية المتطرفة للمتنفذين في السلطة التشريعية ليس الا. وهي محاوالة واضحة من اجل أن يصب لصالح القانون الجعفري بنسخته الرامية الى شرعنة زواج الطفلات، في حين ان نصا من هذا النوع يتعارض بالمطلق مع النصوص القانونية المعمول بها في القضاء، انسجاما مع قانون الاحوال الشخصية الذي ينص على أن سن البلوغ هو ثمانية عشر سنة وليس تسع سنوات، وهكذا لا تقبل شهادة اي مواطن عراقي الا اذا كان في سن الثامنة عشر فأعلى.

أن مقارنة بسيطة بين الحالتين تؤكد بما لا يقبل الشك ان زواج القاصرات يمثل خروجا واضحا عن المنهج القانوني العراقي، فضلا عن اصطدامه بالاعلان العالمي لحقوق الانسان وبالصكوك والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الطفل والمرأة وان الخروج عنها هو اعادة المرأة العراقية الى الأمية والتخلف فالاستغلال، ما سوف ينتج مجتمعا متراجعا على جميع المستويات.

أن ذهاب البرلمان العراقي الى تعديل ذلك القانون بالصيغ المقترحة حاليا هو خرق فادح لحقوق وبراءة الطفولة الانثوية، وأستسهال عدواني لاشباع الغرائز وهذا بحد ذاته لا يستقيم ولا ينسجم مع المسؤولية السياسية الوطنية الحالية، المطلوب من البرلمان التصدي لمعضلات الفساد والعمل وفق آليات الاصلاح، فضلا عن ان هناك استحقاقات مطلوبة منه الآن في التأسيس لتشريعات تضمن التنمية المستدامة وتضع حدا للتسيب والانتهاكات الحقوقية والعمل مع الرئاستين، رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء بما يضمن تعزيز المصالحة المجتمعية على وفق متطلبات العدالة الانتقالية، والتشريع لتعويض ملايين العراقيين الذين انتهك الارهاب حقوقهم.

أن منظمة حمورابي لحقوق الانسان اذ تشير الى مسؤولية مجلس النواب في تبني تشريعات تلبي حاجات الرأي العام العراقي وليس تشريع قوانين خلافية تضر بالقيم المدنية وحقوق الانسان، فهذا هو من الاولويات التي ينبغي ان يتولاها البرلمان، وانها الاستحقاقات الضرورية واللازمة لتعزيز بناء الدولة الديمقراطية المدنية، لأن العراق لا يقبل اي محاولات التراجع عن مسيرة التقدم في عالم تحكمه العجائب التكنولوجية والتطوير العلمي الذي على العراقيين مواكبتهما .

ظاهرة الاتجار بالبشر عراقيا
والانتهاكات التي تعرضت لها المرأة العراقية

تابعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان موضوع الاتجار بالبشر والأساليب المتبعة في ذلك، وبالرغم من أن المعلومات المتداولة في هذا الشأن شحيحة جدا نظرا لحساسية الموضوع، الا ان المنظمة استطاعت ان ترصد وتتبين ما يأتي:
اولا: استطاعت الجهات الأمنية ان تلقي القبض على عصابات تسخر تحركها لهذا الهدف، وقد كشف عن عصابات في بغداد والحلة والديوانية، وحكم على بعض أفراد هذه العصابات قضائيا.
ثانيا: تبين من الوقائع ان عصابات الاتجار بالبشر تستعين بالنساء أكثر من الرجال في استدراج الضحايا وهذا ما تأكد من التحقيقات في الديوانية والحلة.
ثالثا: كشفت التحقيقات ومعلومات متداولة لباحثين اجتماعيين ان اغلب حالات الاتجار بالبشر هي في إطار هدفين، الهدف الاول الإفادة من الأعضاء البشرية في بيع (الكلى) لمرضى يرقدون في مستشفيات خاصة داخل العراق أو في الجوار العراقي، وعلى الاغلب في الاردن، أما الهدف الثاني فيتمثل بتجنيد الضحايا من الفتيات والفتيان للبغاء السري والعمل في الملاهي الليلية، وهناك نسبة كبيرة من الفتيات العراقيات يعملن في ملاهي ومطاعم في اقليم كوردستان أو في الاردن ولبنان وسوريا وتركيا.
ومع وجود هذين الهدفين، فأن مجموعة من الاطفال الضحايا يتم تجنيدهم كمتسولين في تقاطع الطرق أو بالقرب من الفنادق والمقاهي والاسواق العامة والظاهرة منتشرة في بغداد، وكذلك في مدن اخرى التي تضم مراقد دينية.
رابعا: حسب معلومات متداولة، يغتنم افراد من عصابات الاتجار بالبشر الاطفال التائهين خلال الزيارات الدينية، ويتم استدراجهم واقناعهم بمصاحبة هؤلاء المتربصين بهم، وفي مرحلة لاحقة يتم اصدار بطاقات احوال شخصية لهم وكذلك جوازات سفر ليتم الاتجار بهم خارج العراق، فقد تبين ان لبعض العصابات العراقية علاقات مع عصابات في دول الجوار العراقي.
خامسا: تفاقمت ظاهرة الاطفال المشردين بعد غزو داعش لمناطق في العراق، وفي المعلومات أن زوجات الإرهابيين ومن أقاربهم اللواتي لا معيل اقتصادي لهن، يضطرن لبيع اجسادهن بعد نزوحهن الى بغداد أو كركوك أو اربيل أو مركز مدينة بعقوبة، ووفق المعلومات أن بعض سائقي سيارات التاكسي يتولون ادارة مثل هذه الاعمال، كما أن بعض النساء الناجيات من قبضة داعش اضطررن الى التشرد واصطيادهن على يد عصابات لأنهن كن يخشين من العار الاجتماعي، لو انهن أعلن عن انفسهن فضلا أن بعض العوائل من الاقليات يرفضن استقبالهن مجددا، ولولا تدخل بعض منظمات المجتمع المدني، ومنها منظمة حمورابي لحقوق الانسان لأزداد العدد.

سادسا: حسب مصادر حمورابي في الرصد في البصرة، تعاني مدينة البصرة من عمليات المتاجرة المستشرية بالمخدرات التي تصل الى المقاهي لابل حتى الى المدارس: منها على شكل الحبوب ومنها حشيش ومنها ترياق تاتي الى الجنوب من إيران عبر الحدود المشتركة. قامت الشرطة بالقاء القبض على مجموعة من عصابات بيع المخدرات وتم سجنهم في سجون البصرة والناصرية. نطالب السلطات العراقية بدراسة الوضع مع السلطات الايرانية واتخاذ الاجراءات اللازمة لانهاء هذه الظاهرة الغريبة جدا على العراقيين.
سابعا: يفتقر العراق الى مركز ايواء للفتيات والنساء اللواتي يتعرضن للاستغلال الجنسي كما المعنفات ايا كانت الوسيلة ويضطرن للهرب أو الانتحار، وقد سجلت في العام الماضي اكثر من " 300 " حالة انتحار فتيات ونساء تحت ضغط الخوف من الفضيحة، ولكن بالمقابل هناك من الفتيات والنساء اللواتي يتعرضن للقتل ثم يتم لفلفة الحدث بذريعة الانتحار بالتخريجات التحقيقية لبعض الاجهزة الامنية، بل سجلت اكثر من حالة واحدة على اتهام نساء وفتيات بالجنون والحجر عليهن بعد تعرضهن للاعتداءات الجنسية.

ثامنا: من المعلومات الدقيقة أن عصابات الاتجار بالبشر تلجأ بعض الاحيان الى اختطاف فتيات جميلات أو اطفال لأستغلالهن بعد ذلك، من الجرائم الشاخصة في هذا الشان ما حصل للطفلة كرستين عزو عبادة التي انتزعها أحد مسلحي داعش من حضن امها عائدة حنا يوم 2014/8/22، اثناء نزوح العائلة من مدينة " بغديدا " الحمدانية بعد احتلالها على ايدي الارهابيين، الشخص الذي اختطفها يدعى ابراهيم واجبر الام على مغادرة المكان والا قتلها. في ربيع ٢٠١٧ نجيت الطفلة كرستينا بواسطة "فاعل خير" وحسب اقواله، كان قد لقطها من باب الجامع في الموصل وتبناها بين اطفاله خلال السنوات الثلاث بينما كان قد غير اسمها من كرستينا الى زينب.

وفود حمورابي في استقبال الطفلة الناجية كرستينا

كرستينا في عمر ٦سنوات سميت زينب
(من مجلة الحياة الفرنسية بعد تحريرها)

كريستينا ٣سنوات وهي في احضان امها لدى اختطافها

تاسعا: هناك ظواهر معروفة رصدتها منظمة حمورابي لحقوق الانسان بشأن مخيمات النزوح أذ صارت مناظر متكررة أن تشهد واجهات تلك المخيمات خروج نساء وتكون هناك سيارات بانتظارهن، ويبدو ان الظاهرة تتعلق بالبغاء، وهناك ايضا ما يسمى "بزواج" المتعة اذ يتولى رجال دين عقد قرانهن على رجال لوقت محدد ومن ثم يتم تطليقهن بعد ذلك.

منظمة حمورابي لحقوق الانسان تمارس بناء القدرات كجزء من الحلول

- لم يشهد عام 2017 أية تطورات ايجابية تحلم بها النساء يمكن التعويل عليها بشأن أوضاع المرأة العراقية اجتماعيا واقتصاديا وخاصة سياسيا. تم تحجيم دورالمرأة ومشاركتها في مؤسسات الدولة مقارنة بالحكومة الاولى المؤقتة والتي كانت باشراف وقيادة الامم المتحدة وامريكا وبريطانيا في حينها استوزرت ست نساء لمختلف الوزارات كالزراعة والبلديات والبيئة والعمل والشؤون الاجتماعية والمرأة والهجرة والمهجرين بالاضافة الى وكلاء وزراء ومستشارات الخ . وبتقدم السنوات تضاءل هذا العدد ليصبح في الحكومة الحالية وزيرتين فقط. يبدو ان خبرة البرلمان والنسبة الاجبارية (كوتا) ليست في مصلحة العقليات الذكورية التي تعتبر النساء دون المستوى المطلوب فقط لانهم اناث! لذا ارتأت حمورابي وبمبادرة من رئيستها الى ايجاد وسائل عملية وحقيقية تساعد في اقتراح حلول لهذه المعضلة المخجلة في التراجع المفروض على النساء. وذلك بتشجيع الجيل الشاب من النسوة المتميزات والكفوءات للاضطلاع بمسؤليات سامية او ادارية تمكنهن من بناء مستقبل اقتصادي وسياسي يليق ببلد صاحب خيرات وغنى بشري ومادي يمكن ان يجعله في مقدمة الدول المتطورة، شرط ان يقوده كفؤ من النساء والرجال المتمرسين انطلاقا من خطواتهم الاولى في توجههم الابداعي او الدراسي .

- ما تقدمه منظمتنا بهذا الصدد، يعتبر بين مبادرات الحلول للوضع العقيم ومساعدة الجيل الجديد في تجاوزه ليس بالنوح واللوم والبكاء والنقد الدائم فحسب بل بتشغيل العقل وبالفكر والقيام بخطوات من الجرأة نحو ثورة سلمية طبيعية يعيشها الجيل الشاب وبالأخص من الأناث، أولئك الذين يحتاج العراق الى همتهم وابداعاتهم. هنا بعض الامثلة لعمليات بناء قدرات شابة نسوية على سبيل المثال لا الحصر : باستخدام التكنولوجيا الجديدة

حمورابي بالتعاون مع منظمة التنمية الدولية الامريكية في اربيل مع خبراء دوليين لتدريب الشابات في الحصول على فرص العم

- منحت رئيسة منظمة حمورابي لحقوق الانسان بتاريخ 2017/3/1 لقب سفيرة سلام منظمة حمورابي لحقوق الانسان، الى مصممة الازياء الشابة العراقية هديل العابد وهي عضو فاعل في المنظمة وناشطة في اكثر من فرصة بشؤون اغاثة اللاجئين في الاردن.

في الوسط هديل العابد سفيرة سلام حمورابي وعلى يمينها باسكال وردا رئيسة حمورابي وعلى يسارها سعادة صفية السهيل سفيرة العراق في الاردن،النساء تنمي قدرات النساء

تدريب طالبات في كيفية التعامل مع الاعلام والتوثيق في المناطق المدمرة
كنيسة الطاهرة-قرقوش تحت ركام الحرق والتدميرالذي مارسه الارهاب الداعشي

طالبة في عمر ١٦سنة تتلقى تدريب في منظمة حمورابي في بغداد،صيف 2017

تدريب طالبة على ادارة مؤسسات في دوائر الدولة / مكتب مدير عام دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة للامانة العامة لمجلس الوزراء- بغداد

العنف الأسري بدون علاج

- لقد تأكد لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان من خلال الرصد والمتابعة الميدانية واجراء اللقاءات وحضور عدد من المؤتمرات وورش العمل وشهادات لضحايا من النساء تعرضن للعنف المفرط، وكذلك من رصد الى ما ينشر في وسائل الاعلام المختلفة، نقول لقد تأكد للمنظمة التشخيصات الآتية:

- تبين لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان ان العنف الأسري ما زال مستشريا وبشكل متفاقم في العراق وبالتحديد العنف الذي يستهدف المرأة والطفل، وان هذا الاستشراء له امتدادات واسعة في المناطق الريفية عموما. لذا الحل هو في التعليم وبناء القدرات والتوعية بالحقوق والواجبات بالاضافة الى اليات قانونية يفتقر اليها القضاء العراقي كقانون "مناهضة العنف الاسري" الذي اعدته شبكة النساء العراقيات (والتي منظمة حمورابي عضوا فاعلا فيها)، واصبح مشروع قانون ودخل اروقة البرلمان منذ اكثر من اربع سنوات دون ان يحظى برضا المشرعين وبشكل خاص نواب من الاحزاب المتنفذة حيث يخفقون في اعطاء النساء والاطفال حق التخلص من الشدة الذكورية المتجاوزة على حقوقهم والمنهكة لكرامتهم..

- ما زالت المخاوف تسيطر على النساء من إشهار الانتهاكات التي يتعرضن لها وخاصة في موضوع التحرش الجنسي والزواج بغير إرادة المرأة، وهناك تغطية عشائرية وطائفية واضحة للتستر على هذه الحالات، بما فيه تزويج الضحية بالجاني لتلبية مطالب تقاليد لا تهتم لكرامة الفتاة او الطفلة او الامرأة الضحية بل يتم التصرف بمصيرهن كاية سلعة رخيصة..

- تبين لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان أن محاكم الاحوال الشخصية يقتصر عملها على معاملات التزويج والتطليق، دون ان تبذل جهودا استثنائية لتعزيز عمل البحث الاجتماعي بهدف تذليل المشاكل والخروقات لتجنب ارسال الاطفال الى الشوارع نتيجة انعدام المتابعة الانسانية لمثل تلك الخروقات الاجتماعية.

- سجل عام 2017 إرتفاع حالات الطلاق والانفصال بين الازواج، وخاصة في مناطق المدن فقد أعلن مجلس القضاء الاعلى أن (170) ألف حالة طلاق سجلت خلال عام 2017، وان مجموع حالات الطلاق بين عامي 2005 – 2017 بلغت (600) ألف حالة طلاق، والحال لا توجد حتى الآن مؤسسات اجتماعية أو هيئات رأي تدرس هذه الظواهر السلبية الخطيرة ووضع الحلول لها. علما ان السوء الناتج عن هذه الحالات يعكس بالدرجة الاولى على الاطفال واكبر مثال هو ظاهرة التشرد التي تتزايد في جميع شوارع المدن اطفال وامهات يلجؤون الى التسول ..تبين ان السبب الاول هو الوضع الاقتصادي الرديء لاكثر الاسر العراقية لتدني الوضع المالي وفي بعض الاحيان انعدام مورد به يمكن اعالة الاسرة.

- رغم الانجاز المهم الذي حققته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في مجال الرعاية الاجتماعية والقضاء على الفساد الذي كان مستشريا فيها، فان هذه الحالة تظل بحاجة ماسة للمتابعة والمراجعة بين الحين والآخر بهدف ضم الذين ينحدرون تحت خط الفقر ليتم شمولهم بالرعاية الاجتماعية ما يحفظ للمعنين كرامتهم وحقهم في عيش لائق.

- سجلت منظمة حمورابي لحقوق الانسان استمرار ظاهرة الاطفال والنساء المتسولين، ويكفي للدلالة على ذلك ما نشاهده من عينات لهم في تقاطعات الطرق وامام المطاعم والفنادق.

- ما زالت فرص الفتيات والنساء في التوظيف والحصول على عمل ضمن معدلاتها المتدنية الى حد الصفر بين هذه الشريحة الاجتماعية، مع ارتفاع معدلات الفتيات الخريجات من المعاهد والكليات ولكن بدون عمل.

- شهد عام 2017 تداعيات واضحة بشأن المادة 26 ثانيا من قانون البطاقة الوطنية الموحدة، التي تنص على أسلمة الاطفال القاصرين قسرا اذا اسلم احد الوالدين، الاب أو الام، وهناك الآن حالات قضائية شائكة نتيجة ذلك. علما ان منظمة حمورابي ومنذ 2012 متواصلة في حملتها لاجل تعديل هذه المادة التي كانت سابقا المادة 21 فقرة 3 من قانون الاحوال المدنية الملغي ونقلت المادة لتصبح 26 :ثانيا من قانون البطاقة الوطنية الموحد. علما ان الوقفين السني والشيعي اجابا بالسلب على طلب منظمة حمورابي دعمهم لتعديل المادة لاحترام انعدام كفاءة الطفولة في اخذ القرار الى سن الرشد وكان مبرر الوقفين متحدين هذه المرة بتبرير ذلك قائلين ان التعديل يتعارض مع المادة 2 :اولا من الدستور الجديد الذي ينص على: " لا يجوز سن قانون يتعارض وثوابت الشريعة الاسلامية بدون اي احترام للمادة ذاتها في الفقرة: ثانيا والتي تنص على: "لا يجوز سن اي قانون يتعارض مع مباديء الديمقراطية"، اي ياخذون الدستور فيما يفيد افكار بعض المتنفذين فقط ويهملون الباقي مبررين ذلك بموانع دينية.. وهنا بالذات هدر ممنهج و واضح للحقوق ولحريات وخاصة للمواطنين غير المسلمين.

- شهد عام 2017 محاولات في البرلمان لتعديل قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لعام 1959، بما يراد به تكريس التسلط الذكوري باسم الدين لمصادرة حقوق الطفولة والمرأة وفق تأويل النص الاسلامي هذا وجرت قراءة أولى لمقترح تعديل القانون .

- سجل عام 2017 حالات الانتحار في صفوف النساء والقتل بذرائع الشرف، وهناك العديد من المعلومات والاخبار المتداولة في هذا الشأن، ولكن لم تنجح حمورابي بالحصول على وثائق ميدانية عن ذلك.

- لمست منظمة حمورابي لحقوق الانسان تجاوبا من بعض الجهات الحكومية في التصدي لظواهر التحرش الجنسي وحالات الاعتداء على النساء والاطفال، لكن المشكلة ما زالت بعدم وجود شجاعة لدى الضحايا في تقديم الشكاوى تحت ذريعة الخوف من الفضيحة، وهناك العديد من العوائل تتستر على الضحايا المنتمين لها.

(كاميرة حمورابي) صورة من معرض ايزيدي في مدخل البرلمان أقيم خلال عام 2017 لعرض الجرائم الجنسية للارهاب الداعشي والتي تعرضت له اليزيديات والمسيحيات المسبيات

واقع مدن وبلدات وقرى سهل نينوى بعد تحريرها

تابعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان الواقع السكاني والخدمي والأمني ومستوى الاعمار وعودة الاهالي الى مناطقها ورصدت التطورات والاوضاع ميدانيا من خلال ستة تقارير دورية :

- التقرير الدوري الاول في 1/ 11/ 2017 بشأن أوضاع العائدين في البلدات المسيحية من سهل نينوى.

لاحظت المنظمة من خلال متابعتها ما يلي :

- نقص في الخدمات والآليات البلدية من المياه الصالحة للاستخدام المنزلي.
- العوائل العائدة بحاجة الى سلات غذائية عاجلة بعد تراجع البرامج الغذائية التي تتولى المنظمات الدولية والمحلية تنفيذها.
- منظمة حمورابي لحقوق الانسان ترصد نزوح بعض العوائل العائدة مجددا نتيجة التوترات والصدامات في خطوط التماس بين القوات الاتحادية والبيشمركة.
- نقص كبير في الهيئات التعليمية والتدريسية رغم اعادة تأهيل المدارس.
- عشرات البيوت المدمرة والمحروقة ما زالت على حالها لم تمتد لها يد اعادة الاعمار.
- معاناة كبيرة بسبب البرد من تأخر توزيع مادة النفط الابيض مع تدني ساعات تجهيز الكهرباء الوطنية للعوائل، وعدم وجود عدالة في آلية توزيع مادة النفط الابيض للعوائل العائدة، والكمية المجهزة كانت 100 لتر فقط للفترة من 2017/7/1 ولغاية 2017/12/31.
- منذ أكثر من شهرين من اعداد التقرير لم تحصل العوائل العائدة من ابناء المكون المسيحي على أي مساعدة إنسانية في قاطعي تلكيف والحمدانية سوى ما قدمته منظمة حمورابي لهم من منظومات منزلية لتصفية وتحلية المياه " فلاتر " والسلات الصحية والغذائية. وهكذا بقية العوائل العائدة من ابناء المكون الشبكي والكاكائي والايزيدي هي الاخرى لم تحصل على شيئاً يذكر. وهناك إخفاق كبير في وصول المنظمات الانسانية الى هذه المناطق بسبب الاوضاع الامنية المترتبة من خطة فرض سيادة القانون في المناطق المسماة (المتنازع عليها) .

حمورابي توزع فلاتر تصفية مياه الشرب في تللسقف دعما لعودة اهلها المهجرون بعد ثلاث سنوات من معاناة

أما الخدمات المقدمة من الحكومات المحلية والدوائر الخدمية في هذه البلدات فهي لاترتقي الى المستوى المطلوب لاسباب كثيرة:

1- قلة التخصيصات المالية الحكومية.

2- نقص في الآليات المكلفة برفع الانقاض.

3- عدم وجود إهتمام من الحكومة المحلية في نينوى بهذه المناطق.

4- مازال الالاف من الدور المحروقة والمدمرة باقية على حالها كما هي إذ لايوجد من يتبنى الاهتمام بها حتى الان.

5- حالة الشوارع سيئة للغاية بسبب عدم الاهتمام البلدي بها.

هناك حاجة ماسة لدى العوائل العائدة الى مايلي :

- سلات غذائية لنفاذ الموجود لدى العوائل بسبب تراجع البرامج الغذائية التي تتولى المنظمات الدولية والمحلية تنفيذها.
- هناك حاجة الى الماء الصافي والمعقم للشرب، ذلك لان المياه التي تضخ للمنازل غير صالحة للشرب بسبب عدم وجود تعقيم بمادة الكلور في محطات المياه الحكومية.
- الاوضاع الصحية هي الاخرى تحتاج الى دعم المنظمات الدولية لفقدان الحكومات المحلية لأية إمكانية للمساعدة في ذلك.
- هناك مشكلة كبيرة الان يعانيها قطاع التربية والتعليم في قضاء الحمدانية بالرغم من تأهيل عدد كبير من المدارس قي القضاء من قبل المنظمات الدولية والمحلية وإنشاء عدد من المدارس أو كرفانات لاستيعاب اعداد ابناء للعوائل العائدة، اذ أن المشكلة الاساسية هي وجود استثناءات لمئات المعلمين والمدرسين أقتضت بقائهم في اربيل ودهوك والتدريس في مدارس لابناء العوائل التي ما زالت لاترغب بالعودة الى مناطقها لاسباب كثيرة ، وهؤلاء يشكلون رقماً مهما في اعداد ملاك تربية الحمدانية، إذ يبلغ العدد اكثر من 300 معلم ومدرس، كما أن عدد المتقاعدين من التعليميين والتدريسيين خلال الاعوام الثلاثة من النزوح بلغ المئات، بالاضافة الى القرار الصادر من مجلس الوزراء والذي يقضي بإعطاء إجازة براتب اسمي لمدة اربع سنوات جعل المئات من الكادر التعليمي والتدريسي ان يتقدم لذلك. الامر الذي جعل من غير الممكن اكمال نصاب الهيئات الادارية والتعليمية في المدارس التي فتحت في سهل نينوى حيث بلغ النقص في الملاك اكثر من 800 كادر وهذا يشكل معضلة وتحدي يواجهه العائدون الى ديارهم في سهل نينوى .

التقرير الدوري الثاني الذي صدر في 2017/11/5 بشأن الاوضاع في الموصل والبلدات المحيطة

تابعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان الاوضاع في بلدات سهل نينوى والموصل وخرجت لحين اعداد التقرير في 2017/11/5 بالملاحظات الآتية :

- تتراوح الاوضاع في مدينة الموصل بين الهدوء الحذر والاستقرار النسبي، الا أن ذلك يختلف داخل المدينة من حي الى آخر فالجانب الشرقي منها اكثر حيوية ونشاط، ويشهد تواصلا واضحا في الخدمات لكنها لا تغطي مطالب السكان خاصة في خدمات الكهرباء، اذ ما زالت المدينة تعاني من انقطاعات طويلة متكررة في التيار الكهربائي على مدار اليوم الواحد، أضافة الى تراكم النفايات.

- اسواق المدينة بدأت تنشط وتتعافى، ومنها سوق (النبي يونس) غير ان الاسعار مرتفعة نسبيا، واكثر النشاطات هي حركة المطاعم والمقاهي والبسطيات التجارية " تجارة الارصفة".

- هناك حضور أمني لافت في الساحات وفي تقاطع الطرق وعند مداخل المدينة في الجانبين الايسر والايمن.

- أعادة الاعمار لبعض الاحياء ما زال بطيئا جدا واكثر الترميمات يقوم بها اصحاب الدور والمحلات من المكون العربي، بينما ما زالت منازل المسيحيين والايزيديين على حالها، بعضها مدمر وبعضها تعرض للحرق والنهب وبعضها مستولى عليها من قبل عناصر أمنية ومتنفذة، ولا توجد حتى الآن اية خطة لاعادة اعمار هذه الدور، بينما اكتفى البعض من اصحابها الى تفقدها بين الحين والآخر ورفع الانقاض، ولذلك لم تشهد الموصل عودة عوائل مسيحية أو ايزيدية بينما عادت بعض العوائل من المكون الشبكي الى دورها.

- لا توجد معلومات أو برامج حتى الان لمساعدة المسيحيين والايزيديين من اجل اعمار بيوتهم، المشهد غامض جدا بينما تشهد احياء المسلمين العرب والاكراد نشاطات واضحة للترميم.

- من النادر جدا أن ترى مسؤولين من مجلس المحافظة أو سياسيين يمثلون المدينة يتفقدون بأستمرار الاوضاع هناك، وأن تواجد بعضهم ميدانيا فلغرض الاعلام فقط.

- أفاد سكان من الموصل أن ما يشهده مجلس المحافظة من صراعات وعمليات تسقيط واتهامات متبادلة يؤثر بشكل واضح على استقرار المدينة، مع وجود احتمالات بتسلل عناصر ارهابية الى المدينة، اذا لم تحكم الجهات الامنية قبضتها وخاصة في غرب وجنوب الموصل.

- تشهد المدينة عودة النشاط المصرفي ولكن اعمال المصارف ما زالت فقط لتأمين الرواتب دون النظر بمدخرات المواطنين والتسليف وغيره من النشاطات الخاصة بالحسابات الجارية.

- بالرغم من تسلم معاملات للمئات من الموظفين والموظفات والعاملين في الاجهزة العسكرية والامنية لتثبيت مواقفهم، الا أن المراجعات تشهد ازدحاما على المراكز المخصصة لهذا الاجراء ولم تحسم قضاياهم لحد الآن.

- رصدت منظمة حمورابي لحقوق الانسان أزدحاما واضحا على العيادات الطبية الاهلية، في حين ما زالت المستشفيات الحكومية تشكو من نقص الادوية والاطباء والممرضات.

- لا توجد اية نشاطات بلدية تحسبية لمواجهة فصل الشتاء وهو على الابواب وجميع البلديات تشكو من نقص الامكانات، ولذلك تم اللجوء الى التبرعات من الميسورين ماليا لتوفير الوقود للسيارات الحوضية الحاملة للنفايات، وقد جرى ذلك في الموصل وفي مركز قضاء تلكيف.

- لا توجد حتى الآن أجوبة شافية بشأن التعويضات وكل ما يطرح مجرد أشاعات وليس ألا وعود، مواطنون في الموصل في بغديدا وتلكيف طالبوا بتوضيحات من مجلس محافظة نينوى بشأن هذا الموضوع.

- لاحظت منظمة حمورابي لحقوق الانسان أن جميع الكنائس والاديرة في مدينة الموصل كما في مدن وقرى سهل نينوى ما زالت على ما هي عليه من دمار وحرق وتخريب، البعض أشار الى تلكؤ رعاة هذه الكنائس في تبني حملات من اجل اعادة ترميم تلك الكنائس والاديرة، وهناك من يعتقد ان رعاة الكنائس المذكورة لا يرغبون في العودة الى الموصل فهم مستقرون أما في اربيل أو دهوك، وقليل منهم توجه الى سهل نينوى وبغديدا.

- لاحظت منظمة حمورابي لحقوق الانسان وجود مبادرات من جماعات شبابية للعمل التطوعي، وأغلب هذه المبادرات هي للتنظيف وتجميل الاحياء، لكنها بالعموم مبادرات قليلة جدا ويمكن أن تتحول الى نشاطات ميدانية واسعة اذا أحسنت منظمات المجتمع المدني التوجيه في ذلك.

- ما زال الوضع في مدينة سنجار المحررة غامضا اذ نسبة عودة النازحين قليلة جدا، كما لم تشهد المدينة اية تطورات لافتة في اعادة الخدمات البلدية ، في حين تشهد تلعفر انشطة واضحة في هذا المضمار، وعلى العموم مركزي القضائيين بحاجة ماسة وعاجلة لاصلاحات جوهرية في البنى البلدية والطبية والتعليمية.

- رصدت منظمة حمورابي لحقوق الانسان وجود تحسب ومخاوف أمنية في اغلب مناطق محافظة نينوى على هامش التوتر بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم وخاصة في مناطق التماس بين القوات الاتحادية والبيشمركة، وينسحب هذا التوتر على البلدات المسيحية والايزيدية والشبكية والكاكائية الواقعة تحت سيطرة البيشمركة اذ تعيش أغلب تلك البلدات والقرى توترات يومية وبالاخص فيشخابور وباجدة وقراولا وديرابون، بالرغم من الحالة الطبيعية التي يعيشها السكان هناك.

التقرير الدوري الثالث الصادر بتاريخ 2017/11/8 بشأن مدن وبلدات وقرى سهل نينوى واحوال العائدين

- منذ أن بدأت العوائل النازحة بالعودة الى مناطقها في سهل نينوى والى اليوم لم تتلق تلك العوائل العائدة من ابناء المكون المسيحي أي مساعدة إنسانية تذكر من الحكومات المحلية أو المنظمات الانسانية الدولية والمحلية في كل من قضاء الحمدانية باستثناء ما قدمته منظمة حمورابي لحقوق الانسان لهم من منظومات منزلية لتصفية المياه " فلاتر" والسلات الصحية والغذائية الى جانب ما تقدمه منظمات تتولى الكنائس الاشراف عليها. وهكذا الحال مع بقية العوائل العائدة من ابناء المكونات (الشبكي والكاكائي والايزيدي والعربي)، اذ انها هي الاخرى لم تتلق شيئاً يذكر. وهناك صعوبات في وصول المنظمات الانسانية الى هذه المناطق بسبب الاوضاع الامنية المترتبة من خطة فرض سيادة القانون في المناطق المتنازع عليها أو المختلف عليها وبالاخص في خطوط التماس بين الجانبين.
- ان الاحصاءات المتوفرة لدى منظمة حمورابي عن أعداد العوائل المسيحية العائدة الى مناطق سهل نينوى فهي كالتالي : مركز قضاء الحمدانية 3800 عائلة ، قصبة كرمليس 210 عائلة، مركز ناحية برطلة 450 عائلة،

بعشيقة وبحزاني 121 عائلة .أما في قاطع قضاء تلكيف فإن العوائل التي عادت الى تللسقف وباقوفا وصل العدد قبل يوم 2017/9/16 الى 750 عائلة ، لكن مع الاسف أن أغلب هذه العوائل قد نزحت مرة أخرى الى القوش ودهوك بسبب التوتر والاشتباكات والتوترات التي حصلت بين قوات البيشمركة والجيش العراقي يوم 23 تشرين أول الماضي ، وراح ضحيتها ثلاثة شباب مدنيين. وهناك حاجة ماسة للعوائل العائدة الى سلات مواد غذائية لنفاذ الموجود لديها لعدم تواصل البرامج الغذائية من قبل المنظمات الدولية والمحلية وأيضاً لضعف عمل وزارة التجارة في رفد وكلاء البطاقة التموينية بالمواد الغذائية الاساسية، حيث بدأت العوائل بشراء ماتحتاجه من المواد الغذائية من الرز والزيت وباقي المواد الاساسية للعيش.

الخدمات البلدية:

ما زال مستوى الخدمات البلدية الحكومية متدنية جدا خاصة في رفع النفايات وأنقاض الدور المتضررة والتي بدأ اصحابها بترميمها، والمؤكد أن اسباب التدني في الخدمات البلدية يعود الى ما يأتي:

- عدم وجود كوادر خدمية كافية لدى بلديات هذه الاقضية والنواحي.
- قلة التخصيصات المالية.
- عدم وجود أليات ثقيلة كافية من (القلابات والشفلات) لرفع النفايات.
- ضعف إهتمام مجلس محافظة نينوى بهذه المناطق.
- ما زال الاف من الدور المحروقة والمدمرة على حالها كما هي إذ لايوجد من يتبنى الاهتمام بها حتى الان.
- ما زالت قرقوش وباقي القرى والقصبات المسيحية بانتظار اعادة البناء.

صورة من اوضاع دور قرقوش التي دمرت بالكامل

- أوضاع الشوارع سيئة للغاية وبعضها مدمر بسبب الاعمال العسكرية وهي بحاجة ماسة الى ترميم واعادة تبليطها.
- عدم توفر الحصة التموينية ومادة النفط الابيض للعائدين.

الحالة الصحية العامة:

- الاوضاع الصحية هي الاخرى متردية وتحتاج الى دعم كبير من الحكومة المركزية والمنظمات الدولية لعدم تمكن مجلس المحافظة من تقديم أية خدمات مؤثرة حتى اعداد التقرير في 2017/11/8 لعدم وجود

تخصيصات مالية لديها، كما أن التاهيل الحاصل للمراكز الصحية بطيء والمنجز منها لاتتوفر فيه الادوية والمستلزمات والكوادر الطبية.

- المستشفى الرئيسي في قضاء الحمدانية والذي كان يقدم الخدمات الطبية للمنطقة تضرربصورة كاملة جراء سيطرة داعش على مركز القضاء، وتتواصل الآن جهود تأهيلية منذ أكثر من 4 اشهر، وقد انجز منه بعض اقسام الطواريء، كما تم افتتاح صالة للولادة مؤقتة، ومن المؤمل ان تنتهي اعمال التأهيل فيه للمرحلة الاولى في 2018/1/7 بأكتمال جميع صالات العمليات السبع فيه وتصبح جاهزة لتقديم الخدمات، وتقوم منظمة UNDPبتأهيله. علما ان وفد منظمة حمورابي زار المستشفى المذكور ونقل الحالة الموجود فيها الى وزارة الصحة في بغداد وذلك في مؤتمر خاص بهذه الوزارة لاطلاعها على مدى حاجة المستشفى الى اعادة التاهيل والالتزام باحترام حقوق الاطباء المهتمين فيها ومنهم متطوعين بالاضافة الى لفت نظرهم لشحة الادوية اللازمة

اوضاع الكهرباء:

- تيارالكهرباء الوطنية كان في الاشهر الفائتة متوفرا بشكل جيد، ولكن الان ليس على مايرام، فقد بدأت إشكاليات إنقطاع الكهرباء الوطنية تتكرر وتسبب مشاكل كثيرة ومنها توقف ضخ مياه الشرب من مشاريع المياه الى المنازل ساعات وايام، كما تأثر قطاع الصحة هو الاخر في تقديم الخدمات بالاضافة الى اصحاب المهن الحرة الذين هم ايضاً تضرروا من جراء تلك الانقطاعات، وكل ذلك حصل بعد أحداث مدينة كركوك وما زالت الازمة قائمة الى فترة اعداد هذا التقرير، الأهالي يعوضون النقص في الكهرباء الوطنية من خلال المولدات الاهلية التي بدأت بالعمل قبل شهر وحسب نظام جديد تم الاتفاق عليه مع الاجهزة الإدارية الحكومية وهو نظام التشغيل بالساعات، إذ ربطت بمقاييس الوقت (تايمرات) على المولدات .

شبكة ماء الشرب:

- المشروع الوحيد الذي يغذي مناطق سهل نينوى في قضاء الحمدانية وناحيتي برطلة وبعشيقة بالاضافة الى ناحية النمرود هو مشروع ماء السلامية، وهذا المشروع أصبح ضئيل الخدمة بسبب تقادمه، إذ أنشئ عام 1978 بطاقة تصميمية وإنتاجية 2000 م3/ ساعة ليغذي 50 الف نسمة. الان المشروع وبعد أن أعيد تأهليه بعد التحريربمساعدة منظمة UNDP لم يعد كافياً لسد حاجة السكان في هذه الوحدات الادارية، كما أن حجم التجاوزات على الخط الناقل الرئيسي من السلامية الى مشروع ماء الحمدانية يبلغ 600م3/ساعة والمنتج الحالي لايصل الى 1800م3/ساعة ، لذلك أصبح توزيع المياه الى كل هذه المناطق بطريق المناوبة كل 24 ساعة لمنطقة وهذا يشكل ضرراً للاهالي بسبب النقص في كمية المياه الواصلة اليهم لسد حاجاتهم مما يضطرهم الى استخدام البدائل وهي شراء الماء من اصحاب الابار الارتوزاية عبر التناكر وهذا يكلفهم اموالا اضافية تثقل كاهلهم . كما أن الخطورة قائمة عليهم من استخدام تلك المياه الواصلة اليهم من المشاريع الحكومية ومن الابار لعدم تعقيمها ، حيث تفتقد مشاريع المياه الحكومية الى مادة الكلور الخاصة بتعقيم المياه وتستخدم بعض المواد البديلة لمادة الكلور في التعقيم .

قطاع التربية والتعليم:

- هناك مشكلة كبيرة الان يعانيها قطاع التربية والتعليم في قضائي الحمدانية وتلكيف بالرغم من تأهيل عدد كبير من المدارس قي القضائين من قبل المنظمات الدولية والمحلية وإنشاء عدد من المدارس الكرفانية لاستيعاب اعداد ابناء العوائل العائدة.

ان المشكلة الاساسية هي وجود استثناءات لمئات من المعلمين والمدرسين ببقائهم في اربيل ودهوك والتدريس في مدارس ابقيت للعوائل التي لاترغب بالعودة الى مناطقها لاسباب كثيرة ، وهؤلاء يشكلون رقماً مهما في اعداد الملاك لتربية الحمدانية، إذ يبلغ العدد اكثر من 300 معلم ومدرس، كما أن عدد المعلمين والمدرسين المحالين على التقاعد خلال الاعوام الثلاثة من النزوح بلغ المئات، بالاضافة الى القرار الصادر من مجلس الوزراء والذي يقضي بإعطاء إجازة براتب اسمي لمدة اربع سنوات جعل المئات من الكادر التعليمي والتدريسي ان تحصل على اجازات من هذا النوع. وقد بلغ النقص في الملاك أكثر من 800 كادر وهذه معضلة.
كذلك وجود الساتر الامني الذي أقيم مرورا بمناطق سهل نينوى وأدى الى فصل العشرات من القرى التابعة لتربية القضائين مما يحول من وصول الهيئات التعليمية والتدريسة الى تلك القرى.

التعليم العالي وجامعة الحمدانية:

- عادت الكليات التابعة لجامعة الحمدانية وهي كلية التربية بأقسامها التسعة (الجغرافية، التاريخ، اللغة الانكليزية، علم النفس، اللغة العربية، الفيزياء، الرياضيات، الحاسوب، التربة الرياضية) وكلية الادارة والاقتصاء الى مواقعها الاصلية في قضاء الحمدانية بعد اتمام تأهيلها من الاهالي، حيث أغلب مواقعها مؤجرة وهي من ممتلكات الاهالي بسبب عدم اكتمال الابنية الحكومية للجامعة والتي تضررت بسبب الاعمال العسكرية بشكل كبير مما يؤثر على سير العملية التعليمية. كما تم نقل معهد الموصل التقني هو الاخر الى مركز قضاء الحمدانية واتخذت إحدى المدارس التابعة لوزارة التربية لتكون المقر الحالي له. أما الاقسام الطبية والهندسية فإن طلبة قضائي الحمدانية وتلكيف وناحية بعشيقة فهم يواصلون الدوام الان في جامعة الموصل.

- لاتوجد بنايات حكومية لسكن الطلبة الجامعيين، كما توجد معاناة يومية بالنسبة للاساتذة والطلبة الذين يسكنون خارج حدود المدينة بقدومهم اليومي الى الجامعة بسبب سوء الاوضاع الامنية وغلق السيطرات والتأخير الحاصل في هذه السيطرات بسبب التدقيق الامني. كما لاتوجد باصات جامعية لنقل الطلبة الوافدين من الموصل الى جامعة الحمدانية.

الوضع الأمني:

- ان الوضع الامني العام في مناطق سهل نينوى بحاجة ماسة الى معالجة جذرية ومراجعة بين الحين والاخر من اجل منع اية خروقات تزعزع أمن المواطنين العائدين كما يحصل في مناطق التماس الآن.

التقرير الدوري الرابع الصادر بتاريخ 2017/11/12 بشأن الوضع في سنجار وناحية الشمال

- تعاني منطقة سنجار من انتهاكات حقوقية عديدة اذ ما زال الوضع يتسم هناك بالعديد من المشاكل المستعصية في العديد من المجالات الحياتية اليومية، مع ملاحظة ان العديد من عوائل سنجار ما زالوا نازحين، والعودة تشهد بطئ واضح خاصة وان العديد من دور المواطنين والمباني العامة مهدمة أو محترقة وطالتها ايدي التخريب والتدمير.

- الوضع الصحي في قضاء سنجار يشكو من الاهمال الشديد، اذ بالرغم من وجود ثمانية مراكز صحية هناك الا أن اثنين فقط يعملان ويقدمان الخدمة الطبية، وحسب المعلومات أن في المدينة 9 اطباء و150 عامل خدمة و400 موظف يعملون في المجال الصحي، لكن أغلبهم لم يلتحق بوظائفه بذريعة الوضع الامني وهم يتواجدون الآن في اربيل ودهوك ويعملون هناك.

أما بالنسبة لمستشفى سنجار فهو جاهز للعمل ولا ينقصه سوى أدارة وأطباء وعاملين آخرين، مع العلم أن مدير المستشفى في دهوك مع ان الوضع الامني عموما جيد جدا ومن التشخيصات الاخرى أن لدى المستشفى مولدات لا يتم تشغيلها، الا بأمر مدير المستشفى وقد راجعت هذه المؤسسة خلال الايام القليلة التي سبقت اصدار تقريرنا ثلاث نساء حوامل للولادة مما اضطر مدير الناحية الى تشغيل احدى المولدات بنفسه لتزويد المستشفى وبالتحديد صالة الولادة بالطاقة الكهربائية.

- يعاني الوضع التعليمي هناك من مشاكل كثيرة، بسبب عدم التحاق المدرسين والمعلمين المحسوبين على المدينة بوظائفهم التعليمية، وأغلبهم متواجدين في اربيل أو دهوك ولا يوجد اي مبرر منطقي لانقطاعهم عن الدوام، وقد دفع هذا الوضع بعض الاهالي الى التطوع بفتح المدارس بتشغيلها.

- لقد فقد العديد من الطلبة فرصتهم في اداء الدور الثالث الذي أقرته وزارة التربية لانهم لم يستطيعوا الالتحاق بالمراكز الامتحانية في اربيل نتيجة انقطاع الطرق أمنيا، وهم من ابناء عوائل ايزيدية ومسيحية وشبكية .

- هناك شكوى مريرة من انقطاع التيار الكهربائي اذ تمنح العوائل ساعة واحدة من التيار الكهربائي من الشبكة الوطنية، ولذلك أن الاعتماد هو على التيار الكهربائي للمولدات الاهلية، اذ يباع الامبير الواحد بعشرة الآف دينار بذريعة عدم وجود وقود كاف لتشغيلها مما أضطر أصحاب المولدات الى شرائه من السوق السوداء.

- تفتقر شبكة الماء الصالح للشرب الى الآليات التي تديم ضخ المياه الى منازل المواطنين بسبب تهالك الشبكة وعمليات التجاوز المتكرر عليها، ولانها تفتقد الى ادارة مواظبة على عملها، فالعديد منهم يتخذ من دهوك مقرا له بذريعة أن الوضع الامني لا يسمح له بمواصلة عمله الميداني في حين ان الوضع الامني عموما في سنجار جيد جدا.

- المجلس البلدي في سنجار معطل تماما ولا يوجد اي من اعضاء المجلس الثمان لحين موعد تقريرنا المشار اليه، فهم خارج القضاء وبذلك لا يقوم هذا المجلس بواجباته المعهودة اليه، على الرغم من ان الحالة تقتضي استنفارا بلديا متواصلا لمواجهة التحديات الحياتية اليومية هناك.

التقرير الدوري الخامس الصادر في 2017/11/14 والخاص بالوضع التعليمي في سهل نينوى وسنجار وتلعفر للعام الدراسي 2017 - 2018

- أكد مدير قسم تربية الحمدانية في المديرية العامة لتربية محافظة نينوى أن الواقع التعليمي في قضاء الحمدانية فقد اكثر من 900 من ملاكاتها التربوية والتعليمية بسبب النزوح الحاصل خلال السنوات الثلاثة الماضية، إذ إنقطع الكادر التعليمي عن التواصل بسبب وجودهم في الدول المجاورة طلباً للهجرة، وهناك اسباب اخرى لتراجع الواقع التعليمي وهي :

1- تقاعد عدد كبير من الهيئات التربيوية والتعليمة خلال سنوات النزوح الثلاثة وبدون تعويض .

2- حصول اعداد كبيرة من التربويين والتعليميين على إجازات طويلة الامد براتب اسمي في اطار القانون الذي صدر بمنح أجازات لمدة أربع سنوات .

3- وجود اكثر من 300 معلم ومدرس ومعلمة ومدرسة لديهم إستثناء من وزارة التربية بعدم العودة الى مناطقها والبقاء في مناطق النزوح والعمل في المدارس التي بقيت هناك .

4- وفاة عدد منهم وعدم وجود تعيينات جديدة لتعويض النقص الحاصل.

وهذه تشكل ظاهرة خطيرة ستكون عواقبها وخيمة تكمن في تدني وتدهور المستوى التعليمي والتدريسي وحرمان المئات من الطلبة من حقهم في التعليم ، كما إن المشاكل الامنية هي الاخرى تحد من تواصل الهيئات التعليمية والتدريسة المتبقية بالوصول الى مدارسها في القرى والارياف التابعة لقضاء الحمدانية بسبب الاوضاع الامنية وتقسيم المنطقة بساتر أمني في اطار المناطق المتنازع عليها، ولايسمح بالمرور من خلاله الا عبر السيطرات الأمنية العسكرية.

- هناك العديد من المدارس لا تصلح أصلا للاستخدام نظرا لان شبكة الخدمات فيها متهرئة عموما، وهناك احتمالات ان تكون تلك المدارس بؤر لانتشار بعض الامراض ومنها النكاف نتيجة افتقاد المرافق الصحية عموما ودورات المياه الصالحة للشرب الى النظافة ونظام التهوية غير الصحي.

- تفتقد أغلب المدارس الى ما يمكن ان نصطلح عليه الصيدلية المدرسية، وبذلك فأن اية حالات طارئة تصيب الطلبة من جروح وغيرها لا تجد الاسعافات الاولية التي يمكن معالجة المصابين من خلالها.

- أن بعض ادارات المدارس وفي المراحل الثلاث لا تلتزم بالسياقات الادارية في الالتزام الدقيق بالدوام الرسمي ولا في الاجراءات الخاصة بالنظافة ومعالجة النفايات، وقد تم تشخيص ذلك نتيجة زيارات ميدانية قام بها فريق من منظمة حمورابي لحقوق الانسان.

- تلقت منظمة حمورابي لحقوق الانسان شكاوى من بعض ادارات المدارس من نقص في الاختصاصات العلمية وخاصة في مدارس الاعداديات.

- أن النقص الكبير في عدد الكوادر التعليمية ولمختلف الاختصاصات والمراحل تعمق بصورة لافتة نتيجة عدم اجراء تعينات جديدة على الملاك التعليمي العام، رغم وجود المئات من الخريجين وبمختلف الاختصاصات التي يمكن اصدار أوامر تعيين لهم أستثناء من الآليات التقليدية في التعيينات لأن الواقع التعليمي في مناطق سهل نينوى وسنجار وتلعفر تتطلب مثل هذه الاجراءات الاستثنائية.

- ترى منظمة حمورابي أن تكون هناك توجهات مشددة للاعتناء بالنشاطات اللاصفية من معارض تشكيلية ومواسم ثقافية وتنظيم مسابقات أدبية، وكذلك تنظيم زيارات ميدانية لبعض المناطق السياحية، وكذلك الاعتناء بالساحات الرياضية الشعبية بهدف تغيير المزاج العام للطلبة بأتجاه الفرح والتضامن والتصالح والثبات السكاني.

التقرير الدوري السادس الصادر في 2017/12/16 بشأن الاوضاع في مركز الموصل

خلال الزيارات المتكررة للوفد المشترك من منظمة حمورابي لحقوق الانسان ومنظمة التضامن المسيحي الدولية CSI الى مدينة الموصل وآخرها كان يوم 2017/12/16 وقد ضم الوفد الدكتور جون ايبنر والسيدة باسكال وردا وهيلين راي والسيدان لويس مرقوس ايوب والمحامي يوحنا يوسف توايا، وقد خلص الوفد الى التقرير الآتي :

- قام الوفد بجولة واسعة في احياء الموصل القديمة وهاله ما شاهد من نتائج التدمير والنسف والحرق والازالة الكلية للعديد من المعالم، بينها عمارات صارت أطلال.

كنيسة دير الدومنيكان في الموصل والمعروفة بكنيسة الساعة تم تدميرها في جانبيها الخارجي كما الداخلي (كامرة حمورابي)

- كذلك كنائس واديرة في الساحل الايمن، لم يترك الارهابيون المجرمون الدواعش مكان فيها سالما بل طالها التهديم والنسف والحرق والنهب للكثير من ممتلكات هذه الاديرة والكنائس من موجودات تراثية عريقة، كتب ومجلدات ومخطوطات نادرة. كذلك تم نهب وتخريب لا سابق له لمعالم الحضارات في المواقع الاثرية والمتاحف كالآثار والثيران المجنحة وبوابات سور نينوى القديمة وحتى الاحجار لم تعد موجودة، ومن ذلك ما جرى لكنيسة الطاهرة الارثودكسية وكنيسة الطاهرة الكلدانية ودير وكنيسة الدومينيكان، وكذلك دير الراهبات وميتم الدومينيكيات وكنيسة الارمن، وكنيسة السريان الكاثوليك ولعل من المهم أن نشير هنا أن الدواعش حولوا تلك الاماكن المقدسة الى خرائب، بل وازالوا بعضها واتخذوا من بعضها الآخر متاريس ومخازن اسلحة ومواقع لغسل ادمغة الاطفال ومواقع للاحتماء بها من القصف الجوي. كما أطلعوا على الخراب الذي وقع على منارة الحدباء وتهدم قسمها العلوي.

- لاحظ الوفد المشترك الاكوام الكبيرة للانقاض التي كانت بمثابة تلال، كما شاهد الوفد العديد من جثث الارهابيين الدواعش وهي منتشرة في داخل تلك الكنائس بعضها طالها التعفن والروائح الكريهة يقزز المطلعين على الواقع، وبعضها الآخر مجرد هياكل عظمية، حالها حال النفايات المتجمعة بفعل الهدم والتخريب الذي قاموا به.

- كما انتقل الوفد المشترك الى اكثر من حي واتسعت جولته لتشمل احياء من شرق الموصل مجريا حوارات مع اهالي المدينة في اطار الاستفسار عن الاوضاع، حيث أكد أغلب الاهالي ان الحياة في الجانب الايسر تسير بوتيرة أنشط من الجانب الايمن، وان ما ينقصهم حقا هو تحسين الخدمات وتوفير فرص عمل الذي يتلكأ بسبب البطأ الشديد لعمليات الاعمار ومن الواضح هناك تقصير في رفع الانقاض، آملين أن يكون عام 2018 عام التوجه الشامل والسريع والكامل لاعادة الاعمار وتأهيل المدينة لتكون جاهزة للسكن اللائق. وتطالب حمورابي بجهود دولية استثنائية بالاضافة الى الجهود الوطنية العراقية لاعطاء الأولوية لضخ المنح اللازمة لاعادة اعمار الموصل وسهل نينوى.

"الاستنتاجات والتوصيات العامة"

- الاستنتاجات بشأن حقوق المرأة والطفل

اولا : - ضرورة احترام الدستور من قبل السياسيين في النظام السياسي الديمقراطي والعودة الى تعزيز الفدرالية في جميع مناطق العراق. وتبين لحمورابي بان المشكلة في الصف السياسي الذي يفتقر الى حنكة سياسية في ادارة شؤون المواطنين كما الدولة على المستوى العراقي عامة والاقليات خاصة.

- ما زالت االكثر الاليات القانونية الدولية غير معمول بها في تكييف القانون العراقي بالادوات القانونية التي صادق عليها العراق واصبحت جزء من القانون الداخلي.
- تبين محاولات المس الصريح بالحريات العامة كحرية التعبير والتظاهر..وذلك من خلال استهداف الصحفيين والمتظاهرين ما يخلق تراجعا في بناء نظام ديمقراطي عراقي سليم يمكنه ان يضطلع بمسؤلية نظام مؤسساتي يحترم حقوق كل فرد بممارسة القانون بعيدا عن الاستخدامات الطائفية والشخصية للقائمين على الحكم.
- نوصي بالغاء القرارت التي تعالت القانون ومست ابسط حقوق الانسان للسابقين من الذين خدموا الدولة بغية رفع الغبن عن الموظفين والمتقاعدين..

ثانيا: تبين لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان ان العنف الأسري ما زال مستشريا في العراق وبالتحديد الذي يستهدف المراة والطفل، وان هذا الاستشراء له امتدادات واسعة في المناطق الريفية عموما.

ثالثا : ما زالت المخاوف تسيطر على النساء من إشهار الانتهاكات التي يتعرضن لها وخاصة في موضوع التحرش الجنسي والزواج بغير إرادة المرأة، وهناك تغطية عشائرية وطائفية واضحة للتستر على هذه الحالات.

رابعا : تبين لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان أن محاكم الاحوال الشخصية يقتصر عملها على معاملات الزواج والطلاق، في الوقت الذي يتطلب من الحكومة تفعيل دور المساعدين الاجتماعيين وهنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني المفيد في هذا المجال للتثقيف والتوعية.

رابعا : سجل عام 2017 إرتفاع حالات الطلاق والانفصال بين الازواج، وخاصة في مناطق المدن والحال لا توجد حتى الآن مؤسسات اجتماعية أو هيئات رأي تدرس هذه الظواهر السلبية الخطيرة ووضع الحلول لها.

خامسا : رغم الانجاز المهم الذي حققته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في مجال الرعاية الاجتماعية والقضاء على الفساد الذي كان مستشريا فيها، فان هذه الحالة تظل بحاجة ماسة للمتابعة والمراجعة بين الحين والآخر بهدف ضم مستحقين ومستحقات لرواتب الرعاية الاجتماعية.

سادسا : سجلت منظمة حمورابي لحقوق الانسان استمرار ظاهرة الاطفال والنساء المتسولات، ويكفي للدلالة على ذلك ما نشاهده من عينات لهم في تقاطعات الطرق وامام المطاعم والفنادق.

سابعا : ما زالت فرص الفتيات والنساء في التوظيف والحصول على عمل ضمن معدلاتها المتدنية الى حد الصفر بين هذه الشريحة الاجتماعية، مع ارتفاع معدلات الفتيات الخريجات من المعاهد والكليات ولكن بدون عمل.

ثامنا : شهد عام 2017 تداعيات واضحة بشأن المادة 26 ثانيا من قانون البطاقة الوطنية الموحدة، التي تنص على أسلمة الاطفال القاصرين اذا اسلم احد الوالدين، الاب أو الام وهناك الآن حالات قضائية شائكة نتيجة ذلك.

تاسعا : شهد عام 2017 محاولات في البرلمان لتعديل قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لعام 1959، بما يراد به تكريس التسلط الديني لمصادرة حقوق المرأة وفق تأويل النص الاسلامي، هذا وجرت قراءة أولى لقانون التعديل المقترح.

عاشرا : سجل عام 2017 حالات انتحار في صفوف النساء والقتل بذرائع الشرف، وهناك العديد من المعلومات والاخبار المتداولة في هذا الشأن، ولكن لا تمتلك منظمة حمورابي لحقوق الانسان وثائق ميدانية عن ذلك.

أحدى عشر : لمست منظمة حمورابي لحقوق الانسان تجاوبا من بعض الجهات الحكومية في التصدي لظواهر التحرش الجنسي وحالات الاعتداء على النساء والاطفال، لكن جزء من المشكلة ما زالت بعدم وجود شجاعة لدى الضحايا في تقديم الشكاوى تحت ذريعة الخوف من الفضيحة والاستهداف المتكرر من قبل الجاني وهناك العديد من العوائل تتستر على الضحايا المنتمين لها لانعدام الثقة بمتابعة استخباراتية لمساعدة المواطنين في تقديم الجناة الى العدالة.

اثنى عشر: مشكلة المتاجرة بالمخدرات في البصرة والناصرية قد وصلت الى تزايد بالرغم من تعرض الشرطة لعدد من العصابات التي في السجون حاليا لكن عملية المتاجرة لم تصل الى المقاهي فحسب بل وايضا الى المدارس حسب شهادات من راصدين لمنظمة حمورابي في البصرة . ان مصدر هذه المواد الممنوعة ،حبوب،حشيش، تريك الخ. .جميعها من ايران .

- الاستنتاجات بشأن العقارات المغتصبة

اولا: لم تتألف حتى الآن منظومة حكومية قادرة على التصدي لظواهر الانتهاكات الحقوقية التي تستهدف العراقيين وبالدرجة الأساس الاقليات.

ثانيا : ما زالت الاجراءات القضائية تعاني التباطؤ والتذبذب في حسم العديد من القضايا المعلقة، وبالاخص ما يخص عقارات وممتلكات المسيحيين، بل أن هناك تباطؤ وتسويف في اجراءات الشرطة وقوى الامن في تنفيذ اجراءات قضائية في هذا الشأن.

ثالثا : يتعرض أصحاب العقارات والممتلكات المغتصبة الى التهديدات لمجرد اتخاذ اجراءات شكاوى قضائية ضد الاشخاص والجهات التي قامت بأغتصاب تلك العقارات.

رابعا : أغلب حالات أغتصاب العقارات ونقل ملكيتها زورا تتم من خلال عمليات احتيال وتزوير من قبل عصابات وتواطؤ موظفين فاسدين في هذه العمليات .

خامسا : أن هناك قضايا مرفوعة الى القضاء ولكن يتم تأجيلها بدواعي غير مقنعة، بهدف كسب الوقت واجبار اصحابها للتسوية خارج المحاكم بأثمان زهيدة، ومن ثم اسقاط الدعاوى وفق تلك التسويات.

سادسا : هناك عقارات وأراضي لغير المسيحيين تم الاستيلاء عليها عنوة، وتغيير صكوك ممتلكاتها بدوائر العقار وفق ما يعرف شعبيا " الحواسم " .

- الاستنتاجات الآخرى

اولا : تعتقد منظمة حمورابي لحقوق الانسان إن المؤسسات الثقافية والاعلامية لم تعط حتى الآن الاهتمام الرائد للعناية بحقوق الانسان، وأن حصل هذا الاهتمام فهو ضمن حالات متباعدة زمنيا وسطحية وليس بالدراسة والكشف المعمق.

ثانيا : ترى منظمة حمورابي لحقوق الانسان أن النزعات العشائرية التي تحركها الخصومات ما زالت مستشرية، بدليل ما حصل من صدامات بين العشائر ضمن حالات ثنائية أو عامة وسقوط ضحايا بين المتخاصمين وخصوصا في محافظتي البصرة وميسان.

- الاستنتاجات بشأن الاوضاع الاقتصادية

أولا : هناك العديد من الادلة الميدانية أن سقف العطالة ما زال ممتدا في العديد من المحافظات ووفق مؤشرات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، فأن نسبة البطالة ما زالت مرتفعة بمعدلات مخيفة خاصة في صفوف خريجي الجامعات والمعاهد. وحسب معلومات متلاحقة صادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وصل عدد العاطلين عن العمل من الخريجين الى (740) ألف عاطل حتى نهاية العام الدراسي 2016 – 2017 .

ثانيا : المشكلة الآساس على وفق تشخيص خبراء تحدثوا الى منظمة حمورابي لحقوق الانسان، أن الأمل بالتوظيف يقتصر على ما يمكن ان تستوعبه المؤسسات والدوائر الحكومية بحكم ان القطاع الاقتصادي الاهلي في الصناعة والزراعة والخدمات، ما زال ضعيف القدرة كليا على استيعاب العاطلين عن العمل والحال أن بعض اسباب ضعف القطاع الاقتصادي الاهلي يعود الى عدم وجود استراتيجية متكاملة للنهوض بهذا القطاع.

ثالثا : بالرغم من انتعاش السياحة الدينية وما تدر من ارباح على العراق، الا أن الجانب السياحي الذي يتعلق بتنشيط السياحة الى المنتجعات والمواقع الأثرية والحضارية العراقية، ما زال معطلا في اغلبيته في حين تسجل في العراق ارتفاع وتيرة السفر السياحي خارج البلاد وما يتبع ذلك من استنزاف من العملات الصعبة.

رابعا : شهد عام 2017 وعلى وفق المعطيات المطروحة استمرار ظاهرة الفساد الاداري والمالي على الرغم من الاجراءات التي اتخذتها هيئة النزاهة في التصدي للفاسدين، وبالرغم من الوعود الحكومية في تبني سياسة حازمة من اجل القضاء على الفساد ولكن ما يحكم الوضع حالة انتظار وترقب.

- الاستنتاجات بشأن أوضاع المناطق المحررة في محافظة نينوى والمحافظات الآخرى

سجلت منظمة حمورابي لحقوق الانسان تذبذبا وبطئا بشأن عودة النازحين الكاملة والشاملة الى ديارهم المحررة، وجاء تشخيص المنظمة بعد زيارات ميدانية الى مخيمات النزوح والمناطق المحررة، وفي ما يلي هذا التشخيص.

اولا: الوضع الامني، اذ لا يمكن ان يعود النازحون الى مدنهم وبلداتهم وقراهم ما لم يتم ضبط الوضع الامني بصورة كاملة، وهذا لن يتحقق الا بوجود آلية للامن الذاتي الذي ينبغي ان تتولاه الحكومة الاتحادية من خلال استحداث قوات عسكرية من ضباط ومنتسبي المناطق نفسها، كما يحتاج الامن بالنسخة الاخيرة انهاء ما يسمى بموضوع المناطق المتنازع عليها، مع العلم ان بعض هذه المناطق تقع في خط التماس العسكري بين القوات الاتحادية وقوات البيشمركة.

IRAK ET SYRIE

"Il faut protéger les zones libérées de

منظمة حمورابي في مؤتمر صحفي عقده رئيس الاساقفة الفرنسي في مارسيليا تقول يجب حماية المناطق المحررة
عنوان مقال في صحيفة لابروفانس الفرنسية

ثانيا: هناك العديد من البيوت والعقارات الاخرى مدمرة تدميرا كليا أو جزئيا، وهي بحاجة ماسة الى اعادة اعمار مع ملاحظة ان الاموال المرصودة للاعمار شحيحة عموما، ولم يستطع برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) ان يغطي كل حاجة، فضلا عن البرامج الاعمارية الاخرى التي تتولاها الكنائس تسير ببطئ شديد وعوما لم تتعدى نسبة العائدين 50 بالمئة من النازحين والمهجرين.

ثالثا: هناك شعور بالظلم ما زال ساريا لا يمكن ازالته الا بتطبيق عدالة انتقالية تحاسب كل الذين تسببوا بالانتهاكات، وهذا اساس اية مصالحة يمكن تحقيقها اذ بدون الاقتصاص من الارهابيين والجناة عموما يظل موضوع الانتهاكات ساري المفعول، وعموما أن المنطقة بحاجة الى الردع القضائي العادل الذي ينصف الضحايا.

رابعا: لا بد من اعتماد برنامج عادل للتعويضات التي تعوض الخسائر الجسيمة التي تعرض لها النازحون والمهجرون، مع العلم ان التعويضات التي اعطيت حتى الان قليلة جدا.

خامسا: ينبغي أن يكون لابناء الاقليات في المناطق المحررة دورهم في رسم السياسات التنموية والاعمار في تلك المناطق، وليس ان يفرض بوصايا لجماعات ومسلحين طارئين على المنطقة، ولنا أن نشير الى ان مناوشات حصلت في مناطق المسيحيين من جماعات تحاول أن تفرض لها حصص في الحياة هناك على حساب حقوق السكان الاصليين.

سادسا: لم يتح للمسيحيين وغيرهم من الاقليات الوصول الى مراكز التوجيه والقيادة المكلفة بإدارة تلك المناطق، اذ ما زالت اساليب التهميش والعزل والاحتواء تحكم هذه المناطق بتوجيه من الكيانات السياسية المتمسكة بالسلطة عموما بما فيهم ممثلي المسيحيين وصفقاتهم الشخصية مع اللاعبين في مناطق تجمعاتهم مثل سهل نينوى وغيرها.

سابعا: هناك نقص واضح في تمثيل المسيحيين وغيرهم من الاقليات في ادارة الأمن والخدمات التعليمية والصحية، وبرامج الانماء والاعمار عموما، واذا تم تنسيب نخب أو اشخاص لتولي مسؤوليات من هذا النوع فأغلبهم من العناصر الذين يكون ولائهم بالدرجة الاساس للمكونات السياسية الكبيرة لغرض تحقيق أهدافها وليس اهداف المسيحيين أو الاقليات الأخرى.

ثامنا: ما زالت المساواة مطلبا بعيد التطبيق ولا يمكن تحقيقه، الا اذا تم تغيير القناعات لدى اصحاب القرار في الحكومة الاتحادية أو في حكومة الاقليم KRG من اجل اعطاء الاسبقيات لرأي المسيحيين والاقليات في ادارة شؤونهم وليس بالاملاءات التي هي في الواقع تحد من قيم المساواة.

تاسعا: ان الجهود المبذولة حتى الآن في ارساء قيم الدولة المدنية لم تأخذ اطارها الصحيح لبناء سلام اجتماعي قائم على العدل والانصاف.

عاشرا: أن الراي العام العراقي بحاجة ماسة فعلا الى تغيير في قناعاته بما يضمن الالتزام الوطني بان العراق بلد التنوع الديمغرافي، وان الاقليات الوطنية هي من السكان الاصليين في بلادهم ولا يجوز تهميشهم بأي حال من الاحوال.

احد عشر: ان السطوة الطائفية والمناطقية والأثنية ما زالت هي القاسم المشترك، وهذا بحد ذاته يكرس ثقافات الاحتواء والتهميش ويكرس انواع عديدة من الانتهاكات.

أثني عشر: أن متطلبات مساهمة المسيحيين وغيرهم في صناعة القرار وتنفيذه تستدعي بالضرورة الاساسية اعادة النظر في المناهج السياسية الحالية وتطبيق مواد الدستور من خلال تشريعات تصون هويات الاقليات دينيا واثنيا.

ثلاثة عشر: أن واحد من الاسباب التي تؤدي الى استمرار النزاعات وعدم تحقيق الاستقرارفي البلاد هو انه لم يتح للمسيحيين وغيرهم من الاقليات في ان يكونوا جنبا الى جنب مع المكونات الكبيرة في النفوذ اللازم لبناء الدولة المدنية واستعادة كامل مفردات الهوية الاجتماعية المشتركة.

أربعة عشر : لم تكتمل حتى الان عودة المهجرين والنازحين من محافظات صلاح الدين " تكريت " والانبار وديالى، اذ ان هذه المحافظات الثلاثة ما زالت تشكو من قلة عودة سكانها لها بعد تحريرها من ارهابي داعش.

خمسة عشر : هناك اتهامات بالتلكؤ والتقصير لمجالس المحافظات الثلاث بشأن ذلك، في حين تشير تلك المجالس الى ان الحال يرتبط بالتخصيصات المالية القليلة بل والشحيحة جدا من اجل اعادة تأهيل الخدمات هناك.

ستة عشر : تاكد لدى منظمة حمورابي لحقوق الانسان حصول حالات نزوح وتهجير على خلفية الاستفتاء الكردي في 2017/9/25، وما تبع ذلك من متغيرات أمنية في المناطق التي كانت من المناطق المتنازع عليها بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية، وخاصة في طوزخورماتو ومناطق أخرى من كركوك.

التوصيات

- التوصيات بشأن حقوق المراة والطفل

- اولا: توصي منظمة حمورابي لحقوق الانسان فرض على الاحزاب والحركات السياسية، احترام الدستور واستقلالية القضاء والعمل على تعزيز النظام الفدرالي في جميع مناطق العراق وان يتدربوا على تحقيق حوكمة رشيدة في نظام ديمقراطي مؤسساتي بعيدا عن الطائفية وشخصنة السلطة لاجل المكاسب المالية._كما توصي حمورابي ايضا مختلف مرافق الدولة العراقية باعادة النظر بالعديد من سياقات الحكم التي وقعت اضرارا بالمجتمع العراقي تجنبا لتفاقم الوضع االمعنوي والاقتصادي المجتمعي .

أثانيا : توصي منظمة حمورابي لحقوق الانسان أن تتولى الشرطة المجتمعية دورها في التصدي للانتهاكات التي تتعرض لها النساء والاطفال او اي شخص على الاراضي العراقية.

ثالثا : ايجاد المزيد من الملاذات الآمنة للنساء المعنفات اللواتي يرفضن التعنيف والتسلط الذي يتعرضن له من الاقارب أيا كان نوع القربى.

رابعا : السعي الى تفعيل دور محاكم الاحوال الشخصية في قبول شكوى النساء المعنفات وتفعيل الاجراءات القضائية بشكل عام لأن من اسباب التمادي في التعنيف عدم وجود روادع أمنية قضائية للحد منها.

خامسا : وضع آليات وطنية ثقافية واعلامية بفضح الجرائم والانحرافات الاجتماعية المكرسة لتعنيف المرأة ، وفق خطط تتولى كل المؤسسات الاعلامية على تنوعها من اعتمادها اساسا في البرامج والتقارير والتشخيصات الآخرى.

سادسا: الاهتمام الخاص بالحقوق الاقتصادية للمرأة واعطاء أفضليات لها في التوظيف والتسليف والمنح لدعمها اقتصاديا، وكذلك من اجل تأهيلها على وفق برامج تدريبية تتناسب والمؤهلات التي تمتلكها النساء أو الفتيات، ونرى أن ذلك من اختصاصات وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية.

سابعا : العمل بالمزيد من الجدية والتواصل مع الفتيات والنساء من اجل ايجاد مرتبات شهرية لهن وفق برنامج الرعاية الاجتماعية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، التي بحق أنجزت نشاطات تستحق التقدير على هذا الطريق.

ثامنا : مواجهة ظواهر التسول والتشرد الذي أصاب العديد من النساء والاطفال، ولكن بصيغ حضارية تنتزع كل تلك الشرائح من الذل الذي تعانيه، وليس بالاجراءات الامنية المتمثلة بالملاحقة والحجز واخذ التعهدات وهي اجراءات ثبت فشلها اصلا.

تاسعا : الابقاء على قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لعام 1959، وعدم اجراء تعديل عليه لصالح الدعايات السياسية والجهات المتشددة والطائفية التي تستهدف حقوق النساء عموما وكذلك الحال بالنسبة لقانون البطاقة الوطنية الموحدة المادة 26 ثانيا التي تنص على أسلمة الاطفال القاصرين من المسيحيين وغيرها من الديانات غير المسلمة اذا أسلم أحد الوالدين (الاب أو الام)، اذ في هذه المادة خرقا فاضحا لحرية الانتماءات الدينية التي ضمنها الدستور في مادتيه (25، 41).

عاشرا : نقترح على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وضع برامج تأهيل من اجل اعادة دمج ورعاية الفتيات والنساء اللواتي تعرضن للسبي على ايدي الجماعات الارهابية، والاهتمام بهذه الشرائح الاجتماعية المظلومة اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.كما نطالب الوزارة بتوظيف اعداد من الباحثات والباحثين الاجتماعيين (المساعدين الاجتماعيين) للمساعدة في معالجة الحالات التي هي دون خط الفقر والتي تتزايد بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية وايضا للتعرف الدقيق على كل حالة واستحقاقاتها المالية والمعنوية .

- التوصيات بشان العقارات المغتصبة

اولا : توصي منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان يعطي مجلس القضاء الاعلى الموقر أولوية لحسم قضايا العقارات والاراضي المغتصبة خلال عام 2018، خاصة وان العدد الاكبر من هذه القضايا مضى عليها سنوات. كما نطالب الجهات السياسية والادارية بعدم ممارسة الضغوطات على الجهاز القضائي ليتسنى له اصدار الاحكام التي يفرضها الدستور والقانون بكل استقلالية وحكمة قضائية.

ثانيا : نطالب الجهات الأمنية التنفيذية، بتنفيذ ما لديها من قرارات قضائية بشأن بعض العقارات بعد أن أكتسبت الدرجة القطعية حكما.

ثالثا : نطالب في اعتماد تعهدات أمنية خطية من الجهات والاشخاص الذين أغتصبوا تلك العقارات بعدم التعرض لصحابها الحقيقيين بالتهديد، والالزام بتحمل نتائج الضرر الذي يلحق هؤلاء المواطنين العراقيين.

رابعا: التشديد على دوائر التسجيل العقاري في التأكد من صحة نقل الملكية لأن بعض المعاملات تتحرك في اطار شبهات تزوير وغش.

- التوصيات بشأن الاوضاع الاقتصادية

اولا : تأمل منظمة حمورابي لحقوق الانسان أن تكون الموازنة العامة للسنة 2018 بقنوات عمل تركز على التنمية البشرية المستدامة، لانها الاساس في حماية المجتمع من العوز والتقلبات الاقتصادية كالتضخم وتقلبات اسعار العملات وتذبذب اسعار النفط.

ثانيا : توصي منظمة حمورابي اعطاء المزيد من الافضليات للنشاطات الاقتصادية التأهيلية في الزراعة والصناعة والبنى التحتية، والحد من ظواهر الاسراف في الميزانية التشغيلية لحساب الاستثمار المتيح. هذا الواقع رسخ جذور الفساد في الاروقة الادارية حيث الاولوية تعطى لانتاج دول الجوار بعقود مبرمة بين كبار السلطات والاسواق الاقليمية و المحلية على حساب جهود الفلاح والصانع العراقي..

من يعوض هذا الهدر بحقوق المنتجين؟ ام ان هناك من لهم الحق في تجويع العراقيين ؟(كامرة حمورابي)

ثالثا : تلاحظ حمورابي ان لا يمكن للاقتصاد العراقي من النهوض وتسجيل تطورات ايجابية فيه خلال عام 2018، الا من خلال معالجة ظواهر الركود والانكماش واعتماد سياسة اصلاحية تأخذ بنظر الاعتبار معالجة أوضاع المحافظات الاكثر فقرا وعوزا، والكف عن تكبيل العراق بالديون الخارجية ذات الفوائد العالية التي قد لا تتمكن الحكومة من تسديدها، وهكذا تدخل البلاد في ما يمكن ان تسميه توظيف الاقتصاد لصالح تسديد الفوائد وتكرار جدولتها.

رابعا : نوصي بالمزيد من الاهتمام لمعالجة ظواهر العطالة والبطالة بشقيها الحقيقي والمقنع، ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال تعزيز القطاع الخاص والاستثمار في النشاطات الصناعية والزراعية والسياحية وعموم النشاطات الخدمية، والحال أن ذلك من الاختصاصات الحكومية مع الاهتمام بدور القطاع الخاص الرديف للعمل الاقتصادي الحكومي.

خامسا : ترى منظمة حمورابي لحقوق الانسان أهمية أن يكون العام الجديد 2018 عام الحسم من اجل وضع حد للهدر في المال العام ومظاهر الفساد الآخرى، كالرشوة والابتزاز والمحسوبية القائمة على التحزبية والطائفية والمناطقية.

سادسا : وضع نظام مالي للسلف مع برامج ومحاسبة ومراجعة بين الحين والآخر، والتركيز على تسليف خريجي الجامعات من المهندسين الزراعيين وغيرهم والكفاءات الطبية لغرض القيام بفتح مشاريع استثمارية في هذه الميادين تستقطب العديد من الايدي العاملة.

- التوصيات بشأن المناطق المحررة

أولا : من المتطلبات الوطنية التي لا يمكن التأخر في تنفيذها إعادة النازحين والمهجرين الى مناطق سكناهم وفق الآليات التي تصون كراماتهم وحقوقهم، أننا في منظمة حمورابي لحقوق الانسان نأمل ان يكون الاعلان عن انهاء مأساة النزوح والتهجير خلال عام 2018 كما كان عام 2017 عام القضاء على داعش وتحرير العراق منه. لذا نقترح ان تبادر الحكومة العراقية استثمار التعاطف الدولي المعبر عنه في حربه لدحر داعش ومن خلال مؤتمر الكويت لدعم الاقتصاد العراقي الخاص باعادة الاعمار والقطاعات الاخرى باشراف وزارات الاعمار والاسكان والبلديات والكهرباء والصناعة والمالية والنقل والتعاون مع المنظمات الفاعلة لتحقيق مشروع اعمار اشبه بمشروع

مارشال" الذي قامت به امريكا لاجل اعادة اعمار اوربا الغربية بعد الحرب العالمية "الثانية. تعطى الاولوية لتحقيق وحدات سكنية للعائدين من النزوح والهجرة والفقراء، وعلى وزارة الهجرة والمهجرين ومجالس المحافظات ومجالس الاقضية والجهات الامنية المعنية اعتماد عمل مشترك وطني عام من اجل اعلان خلاص العراق من ظواهر التهجير والنزوح.

ثانيا : نوصي ونلح على زيادة الاهتمام بالواقع الخدمي العام، صحيا وتعليميا واقتصاديا وتوفير المجال أمام هذا القطاع الخدمي بما يلبي حاجة المواطنين العائدين كابسط حقوقهم الانسانية .

ثالثا : نوصي ان يكون عام 2018 عام اعلان نظافة البلاد من ظواهر الالغام الارضية والمقذوفات غير المنفجرة في المحافظات التي شهدت غزو داعش لها، وهذا التوجه على جانب مهم لحماية ارواح المدنيين. كما طالبت حمورابي في اكثر من بيان ومخاطبة ولقاء رسمي السلطات في الموصل وبغداد برفع فوري لبقايا جثث الدواعش من باحات وزوايا الكنائس في الموصل وتطهيرها من المتفجرات .

هذه المتفجرات لا تزال فعالة وموجودة داخل الكنائس في الموصل: كاميرة حمورابي في دير الدومنيكان في الموصل القديمة

جثث الارهابيين تفرش الكنائس الى ساعة نشر هذا التقرير (كامرة حمورابي في الموصل الايمن)

رابعا : تأمل منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان يشهد عام 2018 الاجراءات القضائية وفق برامج العدالة الانتقالية من اجل تجريم ما لحق من جرائم الابادة الجماعية ضد المسيحيين والايزيديين وغيرهم ومحاسبة جميع الذين هدروا دماء عراقية بغض النظر عن انتماءاتهم، أو تسببوا في الحاق الاضرار البليغة بالمواطنين المدنيين لأن ذلك هو السياق الصحيح والاساس لاعتماد منهج العفو والصفح اصلا.

خامسا : نؤكد من جديد على موضوع التعويضات التي يستحقها المواطنون العائدون وفق مبدأ المساواة التي تضمن العدالة بين المواطنين دون تمييز على قياسات حجم الضرر الذي تسبب به الارهاب.

سادسا : رسم سياسات أمنية وايجاد آليات تنفيذ عاجلة تقوم على الحماية الوطنية الشاملة لجميع المكونات على وفق المعايير القانونية التي تتطلب تكييفا مع الوضع الجديد الذي طرأ وتمثل في فقدان الثقة الوارد في اذهان العراقيين وبشكل خاص ابناء الاقليات بعد كل ما تكبدوا من مجازر وابادات جماعية والمس بالارض والعرض، يتطلب الامر شمولهم في مختلف اجهزة القطاع الامني ليضطلعوا بمسؤولية تأمين اهلهم ومناطقهم كأحدى اهم اولوياتهم. كما نوصي وبالحاح، سحب السلاح من الشارع العراقي وحصره بيد الاجهزة الامنية للتوفيق في انهاء المظاهر المسلحة التي قد تظهر على هامش الاوضاع في مناطق الاقليات بذرائع عدة، ومن المهم أن تكون الحماية من ابناء المكون في المنطقة المعنية، ووفق الاجراءات الحكومية الممكنة، لأن هؤلاء المواطنين الأمنيين هم الادرى بمتطلبات أمن مناطقهم من جانب ولحاجتهم الى وقت لاستعادة الثقة بالاجهزة الامنية التي لم تدافع عن حياتهم خلال الغزو الداعشي لمناطقهم من الجانب الآخر.

سابعا: تحتفظ الحكومة العراقية في مرافق التوقيف الاحتياطي بما يزيد عن ١٤٠٠ محتجز من نساء واطفال ، وهؤلاء الاطفال لم يثبت بالدليل انهم ابناء للداعشيات المحتجزات ، والقاعدة ان جميع الاطفال المتواجدين على ارض جمهورية العراق هم عراقيون مالم يثبت العكس، ولإعتبار ان كثير من الدواعش قد احتفظ بأطفال عراقيين من ابناء عوائل مسيحية وأيزيدية لازالوا حتى اليوم في عداد المفقودين، ولان نية الحكومة العراقية منصرفة الى تسليم هؤلاء الى دولهم. فإننا نوصي وكإجراء تدقيقي يسبق اعتماد قرار الأبعاد الى دولهم بإجراء فحص الحمض النووي DNA لإثبات البنوة للأطفال المرافقين للنساء الدواعش وان تمتنع السلطات العراقية عن التسليم الا بعد ظهور تلك النتيجة ، فان ابعاد طفل عراقي واحد أيزيدي أو مسيحي أو غيرهم يستحق اتخاذ الإجراء الدقيق المستند الى الحقائق .

ثامنا: هناك المئات من الاطفال إن لم يكن اكثر من ذلك ممن تم تسجيلهم في المحاكم بعد تحرير مدينة الموصل بعمل لهم (بيان ولادة) من المدعين ببنوتهم دون أن يطلب القاضي بفحص الـ (DNA) للطفل المراد إثبات ولادته بحجة تكلفة الفحص على الحكومة وعدم توفره، لذلك تم الاعتماد على شهادة شاهدين فقط وقضي الأمر، وهنا يكمن الخطر في ضياع عدد كبير من أطفال الاقليات غير المسلمة من المختطفين من داعش حين سقطت سنجار والموصل وسهل نينوى.

منارة الحدباء في رحمة المجرمين